الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(656)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12

"حقوق الإنسان" تستنكر تحريض بعض الدول الفتيات الجانحات السعوديات على التمرد

المصدر: جريدة سبق الاحد 6 جماد أول 1440هـ - 12 يناير 2019م
https://sabq.org/dqXKt2

عبدالله البرقاوي - الرياض
استغربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحريض بعض الدول بعض الفتيات الجانحات السعوديات على التمرد على قيم أسرهن، ودفعهن للخروج من البلاد، والسعي لاستقبالهن تحت ذريعة منحهن حق اللجوء.
وأضاف رئيس الجمعية، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، بأن مثل هذه الأساليب التي تتبعها بعض الدول وبعض المنظمات الدولية دوافعها سياسية، وليس إنسانية؛ والدليل على ذلك أن هذه الدول تحجم عن استقبال اللاجئين الحقيقيين، بل قد تتركهم يموتون في البحار، وتعمد على لسان بعض مسؤوليها إلى تحريض بعض الجانحات والمراهقات السعوديات على الخروج على قيم وتقاليد أسرهن التي تكفل لهن حياة كريمة، ورعاية مستديمة، وتدفع بهن في نهاية المطاف إلى الضياع، وربما إلى الارتماء في أحضان سماسرة الاتجار بالبشر.
وبيَّن أن هناك قوانين في السعودية، تمنع الإيذاء، وتعاقب فاعليه، بمن فيهم الوالدان وبقية أفراد الأسرة. ولو أن ما ذُكر على لسان بعض هؤلاء الفتيات صحيح لأمكنهن التقدُّم بشكوى إلى الجهات المعنية بالحماية في السعودية، وكذلك الجهات الحقوقية.. وهو أمر متاح وميسَّر، ولا يحتاج إلا إلى الاتصال بالأرقام المخصصة لذلك.
وأضاف بأن الجمعية تستنكر مثل هذا السلوك الذي صدر من بعض مسؤولي هذه الدول، وترى فيه تحريضًا وتغريرًا بهؤلاء الفتيات اللاتي هن في مرحلة المراهقة، وغير قادرات على اتخاذ القرار الصحيح. كما يتضمن هذا التصرف اعتداء على حقوق أُسر هؤلاء الفتيات الذين يلحق بهم ضرر كبير بسبب التغرير ببناتهم، ودفعهم إلى المجهول.
وطالب مسؤولي هذه الدول بالكف عن مثل هذه التصرفات ذات الدوافع السياسية لا الإنسانية.

«الفتاة الهاربة" تصل كندا.. و"حقوق الإنسان" تستنكر تحريض "الفتيات الجانحات»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698831

مريم الصغير (الرياض @9902 Maryam)
فيما أثارت قضية الفتاة الهاربة إلى تايلند قبل أن تصل إلى كندا بسبب خلافات بدت «عائلية»، الرأي العام المحلي وأحدثت ضجة كبيرة في مواقع التواصل الاجتماعي، واستغلتها وسائل إعلام دولية عدة في محاولة للإساءة إلى المملكة، استغربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحريض دول لما وصفتهم بـ«الفتيات الجانحات السعوديات» للتمرد على قيم

حقوق الإنسان في الصحافة

أسرهن ودفعهن للخروج من البلاد والسعي لاستقبالهن تحت ذريعة منحهن حق اللجوء. وعزا رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، في بيان صحفي نشرته الجمعية أمس (الأحد(، »مثل هذه الأساليب التي تتبعها بعض الدول وبعض المنظمات الدولية« إلى دوافع سياسية وليست إنسانية، مستشهداً بإحجام تلك الدول عن استقبال اللاجئين الحقيقيين »بل وتتركهم يموتون في البحار«. وانتقد القحطاني تحريض بعض الدول عبر مسؤوليها، بعض »الجانحات والمراهقات السعوديات« على الخروج على قيم وتقاليد أسرهن، مشدداً على أن عائلاتهن تكفل لهن حياة كريمة ورعاية مستديمة.
وحذر من دفع بعض الدول للمراهقات المغرر بهن في نهاية المطاف إلى الضياع »وربما إلى الارتماء في أحضان سماسرة الاتجار بالبشر.«
ولفت القحطاني إلى قوانين المملكة التي تمنع الإيذاء وتعاقب فاعليه، مضيفاً »بما في ذلك الوالدان وبقية أفراد الأسرة ولو أن ما ذكر على لسان بعض هؤلاء الفتيات صحيح لأمكنهم التقدم بشكوى إلى الجهات المعنية بالحماية في المملكة وكذلك الجهات الحقوقية، وهو أمر متاح ومتيسر ولا يقتضي إلا الاتصال بالأرقام المخصصة لذلك«. وأكد القحطاني استنكار الجمعية مثل ذلك السلوك الذي صدر من بعض مسؤولي تلك الدول، كونها ترى فيه تحريضا وتغريرا بالفتيات اللائي هن في مرحلة المراهقة وغير قادرات على اتخاذ القرار الصحيح.
وأضاف »كما يتضمن هذا التصرف اعتداء على حقوق أسر هؤلاء الفتيات والذين يلحق بهم ضرر كبير بسبب التغرير ببناتهم ودفعهن إلى المجهول«، مطالباً مسؤولي تلك الدول بالكف عن مثل هذه التصرفات ذات الدوافع السياسية لا الإنسانية.
وكانت الفتاة الهاربة من أسرتها إلى تايلند الأسبوع الماضي، قد وصلت إلى مطار بيرسون الدولي في تورونتو أمس الأول (السبت)، بعد أن منحتها كندا »اللجوء.«
وأثارت الحملة الإعلامية المنظمة التي صاحبت وصول الفتاة إلى بانكوك وإنشائها حساباً في »تويتر«، والتغريد بمصطلحات قانونية بالإنجليزية يجدها مختصون معقدة على مراهقة تعلمت الإنجليزية بطرقها التقليدية في المملكة، ما وسع دائرة الشكوك حول من يقف وراء دعم الفتاة الهاربة واستهداف المملكة إعلامياً.
ورغم أن قضية الفتاة الهاربة تبدو »عائلية بحتة«، إلا أن وسائل إعلام دولية عدة وجدت فيها فرصة »سانحة« لاستكمال الهجوم على السعودية ضمن حملة إعلامية مسعورة. ودفعت قصة »الفتاة الهاربة« بوسائل إعلام دولية عدة في الوقوع في مأزق »تزييف الحقائق« وإيراد معلومات مضللة عن وضع المرأة في السعودية، الذي شهد تطوراً لافتاً وضخماً خلال العامين الماضيين.
وكانت »الفتاة الهاربة« قد اختارت كندا بعد أن دخلت على خط الأزمة، وبررت الفتاة اختيارها لتورونتو »لأن اللجوء إلى أستراليا سيسغرق وقتا طويلا.«

حقوق الإنسان تستغرب تحريض دول لتمرد الفتيات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=357611&CategoryID=3

الرياض: عبدالله فلاح 2019-01-13 9:17 PM

استغربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحريض بعض الدول لبعض الفتيات الجانحات السعوديات للتمرد على قيم أسرهن ودفعهن للخروج من البلاد والسعي لاستقبالهن تحت ذريعة منحهن حق اللجوء .
وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، إن مثل هذه الأساليب التي تتبعها بعض الدول وبعض المنظمات الدولية دوافعها سياسية وليست إنسانية، والدليل على ذلك أن هذه الدول تحجم عن استقبال اللاجئين الحقيقيين، بل وقد تتركهم يموتون في البحار، وتعمد وعلى لسان بعض مسؤوليها إلى تحريض بعض الجانحات والمراهقات السعوديات على الخروج على قيم وتقاليد أسرهن التي تكفل لهن حياة كريمة ورعاية مستديمة، وتدفع بهن في النهاية إلى الضياع وربما إلى الارتماء في أحضان سماسرة الاتجار بالبشر. وبين أن هناك قوانين في المملكة تمنع الإيذاء وتعاقب فاعليه بما في

ذلك الوالدان وبقية أفراد الأسرة، ولو أن ما ذكر على لسان بعض هؤلاء الفتيات صحيح لأمكنهن التقدم بشكاويهن إلى الجهات المعنية بالحماية في المملكة وكذلك الجهات الحقوقية وهو أمر متاح ومتيسر ولا يقتضي إلا الاتصال بالأرقام المخصصة لذلك.
وأضاف أن الجمعية تستنكر مثل هذا السلوك الذي صدر من بعض مسؤولي هذه الدول وترى فيه تحريضا وتغريرا بهؤلاء الفتيات اللاتي لا يزلن في مرحلة المراهقة وغير قادرات على اتخاذ القرار الصحيح، كما يتضمن اعتداء على حقوق أسر هؤلاء الفتيات.

»حقوق الإنسان": دول ومنظمات دولية تحرض "الفتيات الجانحات" على أسرهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618643

الرياض - «الحياة | «منذ 4ساعات في 15 يناير 2019 -اخر تحديث في 15يناير 2019 / 01:11
استنكرت جمعية حقوق الإنسان في السعودية تحريض دول ومنظمات دولية «الفتيات الجانحات» المتمردات على أسرهن، ودفعهن للخروج من البلاد واستقبالهن تحت ذريعة منحهن حق اللجوء. وقال رئيس الجمعية مفلح القحطاني، في بيان صحافي أمس (الاثنين): «مثل هذه الأساليب التي تتبعها بعض الدول وبعض المنظمات الدولية إلى دوافع سياسية وليست إنسانية»، مستشهداً »بإحجام تلك الدول عن استقبال اللاجئين الحقيقيين، بل وتتركهم يموتون في البحار.«
وانتقد تحريض بعض الدول عبر مسؤوليها، بعض الجانحات والمراهقات السعوديات على الخروج على قيم وتقاليد أسرهن، مشدداً على أن عائلاتهن تكفل لهن حياة كريمة ورعاية مستديمة.
وحذّر القحطاني من دفع بعض الدول المراهقات المغرر بهن في نهاية المطاف إلى الضياع «وربما إلى الارتماء في أحضان سماسرة الاتجار بالبشر»، منوهاً إلى أن قوانين المملكة تمنع الإيذاء وتعاقب فاعليه، بمن فيهم الوالدان وبقية أفراد الأسرة، وقال» :لو أن ما ذكر على لسان بعض هؤلاء الفتيات صحيح لأمكنهن التقدم بشكوى إلى الجهات المعنية بالحماية في المملكة وكذلك الجهات الحقوقية، وهو أمر متاح ومتيسّر ولا يقتضي إلا الاتصال بالأرقام المخصصة لذلك.«

المسؤولية بدءاً وانتهاءً لمن وُكِلت إليه !!

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.al-jazirah.com/2019/20190117/ln22.htm

جميع الوزارات، والمؤسسات، والهيئات في المجتمع، وجميع القطاعات التي تضخ أعمالها، وتُخرج منجزاتها تصب في مصلحة تبادلية بينها، وبين أفراد المجتمع ..
بعضها يضطلع بمهام داخلية، وبعضها بمهام تربط الداخل الوطني، مع الخارج الإقليمي، والدولي، وتفعل في تحريك عجلة التبادل، والاندماج الكوني كوزارتي الخارجية، والداخلية، والهيئات التي ترتبط بمعاهدات، ووثائق كهيئات حقوق الإنسان ..
هذه الجهات منذ تتقلّد عناصرها البشرية مسؤولياتها، فإن نتائجها ثمار مسؤوليتها ..
لذا تسعى جميعها بعد صدور بنود الرؤية 2030 إلى تفاعل جاد، ودأب نشاط، وسرعة حركة، وعصف أفكار، وتقليب ملفات، وإضافة خطط، وتحديث منهجية، وتكثيف جهود، وتنافسية في الأداء، وحرص على التغيير الفاعل، المثمر ..
فالكل مسؤول، وفي مواجهة جادة، وحادة عند القصور مع رأس الهرم، حيث أسند إليها قيادة المؤسسة، وقنن لها الوقت للإنجاز، والحد للإجادة أو المحاسبة ..
لذا فكل قصور منوط بقائدها وفريقه، وعناصر العمل في سجل قوائمها ..
من يصيب وينتج فتلك مثوبة، ومن يصيب ويخطئ فهناك تنبيه، فإجراء ..
الضوابط مقننة وواضحة، والمسؤولية لا مناص من حصادها ..
لذا جاءت محاور التغيير نحو الأفضل، ببنودها المعلنة في كل وسيلة بين أيدي الصغير في المجتمع، والكبير، الرجل والمرأة، بمن فيهم من النشء المتطلع، والشباب المتفاعل ..
فحركة الإصلاح جعلت مجتمعنا كالبوتقة تفاعل حماس الجميع، وعزيمة الكل، ورأينا إنه لكي يؤثّر، ويُنتج التعليم كان لا بد من إصلاح مؤسساته وفق المسارات التي تحقق له منجزات ملموسة ..
وإنه لكي يؤثّر الإعلام، ويمتد، ويغطي، ويبلغ، ويتفاعل فعليه أن ينهض بأفكاره، وآلياته، وأقنيته، وتقانته، ومضامينه، وعناصره ..
وعلى هذا النهج شدت حبال بكرات ساقيتها بقية الوزارات، والمؤسسات، والهيئات، ومشهد المزيد المبتكر، والجديد الفاعل المحفز، والمرضي، والمطمئن، للحق الفردي، والعدالة الاجتماعية، والتنافسية المتاحة للجميع سواء فيما تم على مستوى وزارات العدل، ومرافقها، والأحوال المدنية، ومنصاتها، والعمل، والعمال، وتنمية المجتمع وبرامجها، والإسكان، والسباحة، والترفيه، ونحوها ..
كل هذا أفسح لعطاء فرص، وتمكين جهود، وتحفيز عزائم، وإفساح فضاءات على الأرض لتحط فيها أجنحةُ أحلام كانت تحوم في فضاءات الصدور ..
ولعل من ضمن هذه القطاعات «هيئة حقوق الإنسان السعودية»، و»الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» اللتين نتطلع إليهما لأن يكون لهما دور فاعل في الحضور المثمر عند حدوث الحالات الفردية التي يتعيّن أن لا تتسع دائرتها عن حدودها، فكل المجتمعات البشرية كما قلت سابقاً فيها من الأخطاء الفردية، والمشكلات الأسرية، ما تشهد به ليس محاكمهم، ودوائرهم الأمنية، والعدلية، بل أفلامهم السينمائية، ووسائلهم المنتشرة في الفضاء الإلكتروني، ولا يتصدى لها مجتمع دولي، ولا تتبناها حكومة في دولة قصية عن موطنها ..
ثم إنها تبقى في نطاق دوائر الخدمة الاجتماعية، والأسرية، والمصحات النفسية، في وطنها، بل في مدينتها، أو ضواحيها، وما بلغ سمع أعنان الأرض أن هناك دولة، أو أفراداً، أو هيئة حقوق الإنسان الدولية بأنهم أناطوا أية حالة فردية حدثت لمواطن في دولة ما غربية، أو شرقية إلى حاكمها، ولا إلى حكومته واتهامهم بالتقصير في حقها، ظلما، وبهتانا ..
ولأننا قد ابتلينا بالحقدة، المغرضين، ومن لا تغمض عيناه عنا من الطامعين المتربصين، الذين ينتهزون ضَعف، وجهل، وخصوصية أية حالة فردية ليصنعوا منها حكاية طويلة ربما تفوق في عدد لياليها حكاية «شهرزاد في ألف ليلة وليلة «مع اختلافها، فإن التطلع إليهما لأن يكون لها الدور الفاعل في هذه الحالات بدءاً، وانتهاءً ..

251قضية عنف من الرجال ضد أسرهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5 جماد أول 1440هـ - 11 يناير 2019م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=357354&CategoryID=3

»جدة: نجلاء الحربي 2019-01-10 10:29 PM
شكلت قضايا الأزواج لدى جمعية حقوق الإنسان في كل فروعها العنصر الأساسي في المشكلات الأسرية التي ينتج عنها عنف صادر من الذكور ضد أفراد أسرهم، إذ بلغ عدد الأزواج المُعنِفون 121، وكشف تقرير إحصائي -حصلت «الوطن» على نسخه منه- أن عدد الذكور الذين تم التظلم منهم من أفراد أسرهم، وذلك بتقديم شكاوى لدى فروع الجمعية، بلغ 251 ذكرا خلال عام 1438، وأوضحت المعلومات أن صلة القرابة بين المتسببين في العنف والمعنفين تنوعت بين «آباء، إخوة، أزواج، مطلقين.«

تفاصيل التقرير

بيّن التقرير أن عدد الآباء الذين تمت مخاطبتهم من المختصين، للاستفسار عن أسباب التظلم الواردة من أفراد أسرهم بلغ 68، فيما بلغ عدد الإخوة المتسببين في حالات عنف 42، بينما بلغ عدد الأزواج المُعنِفون 121، وبلغ عدد المطلقين المُعنِفين 20.

أسباب التعنيف

أكد الباحث الاجتماعي أحمد الغامدي، أن غالب حالات التعنيف التي تصدر من الذكور تكون عنفا نفسيا وجسديا، خاصة من الأزواج والإخوة.

وفيما يخص ارتفاع عدد العنف الصادر من الذكور، فقد يكون ذلك حسب طبيعة كل حالة اجتماعية، والأسباب المؤدية إلى ذلك، وطبيعة الفرد نفسه، فقد يقوم بهذه التصرفات نتيجة التعاطي أو الانتقام من زوجته بعد الانفصال عنها، بحرمانها من أطفالها، كذلك عنف ناتج عن حرمان الأبناء من التعليم، خاصة الفتيات، والبعض الآخر قد يكون نتيجة الحالة المادية، قد تحدث مشكلات أسرية ينتج عنها العنف، إما من الزوج ضد الزوجة، وأمام أفراد الأسرة، قد يرتكب ضدها عنفا جسديا، وبالتالي ينعكس ذلك على الأبناء، وبشكل سلبي.

إحصاء الذكور المتظلم منهم أفراد الأسرة حسب الفرع المستلم للقضية

01

قضايا ضد الآباء

- 1الرياض 22
- 2الدمام 11
- 3عسير 6
- 4المدينة المنورة 5
- 5مكة، وجدة، وجازان 4
- 6الجوف 2

02قضايا ضد الأخ

- 1الرياض 19
- 2الدمام 8
- 3جازان 6
- 4عسير 5
- 5مكة المكرمة 3
- 6المدينة المنورة 1

7

03قضايا الأزواج المطلقين
- 1جازان 7
- 2الدمام 5
- 3المدينة المنورة وعسير 3
- 4الرياض 2
04قضايا الأزواج
- 1الرياض 42
- 2جازان 24
- 3عسير 18
- 4الدمام 17
- 5المدينة المنورة 11
- 6مكة المكرمة و جدة 4
7 - الجوف 1

«المعلقات».. حكاية أجنبيات تزوجن مواطنين وأصبحن بلا جنسية

تنازلن عن "الأصلية" منذ سنوات ولم يحصلن على "السعودية"

المصدر: جريدة المدينة السبت 6 ربيع ثاني 1440هـ - 12 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608948

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

كشفت زوجات أجنبيات تزوجن بمواطنين عن عدم قدرتهن على تجديد إقاماتهن بسبب اشتراط الجوازات إحضار جواز سفر ساري المفعول في الوقت الذي ترفض فية سفارات بلادهن تجديد الجواز نظرًا لقيامهن بالتنازل عن جنسيتهن وبالتالي شطب الجواز من النظام.

وأشرن خلال حديثهن لـ«المدينة» بأن معاناتهن مستمرة حيث يجدن صعوبة في عمليات تنقلهن وعلاجهن وإكمال دراستهن وغيرها من متطلبات الحياة خاصة أن تنازلهن عن الجنسية تم بطلب من الأحوال المدينة وبخطابات رسمية بعد أن تم تحويلهن إلى كتابات العدل لإتمام عملية التنازل وإبلاغ السفارة به بعد اكتمال ملفهن وحصولهن على النقاط المطلوبة وتحقيقهن جميع الشروط اللازمة، وأوضحن بأنهن أصبحن «معلقات» حيث لم تستكمل معاملاتهن في حصولهن على الجنسية ولا يمكنهن أيضًا تجديد إقامتهن كون وجود جواز ساري المفعول شرطًا لعملية التجديد حسب تعليمات والسفارات والقنصليات، وهو ما دفعهن إلى عرض قضيتهن على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة.

في البداية تحدث الدكتور سليمان السلوم زوج متضررة من الموضوع بأنه تم تحويله إلى كتابة العدل وصدر له صك بتنازل زوجته عن جنسيتها الأولى بعد أن اكتملت شروط منح الجنسية التي تشترط على حصولها على 17 نقطة.

ويضيف: «زوجتي حصلت على 19 نقطة بزيادة نقطتين عن النظام بعدها تم تحويلي لعمل التنازل وقالوا لنا إن التنازل هو آخر مرحلة لمنح الجنسية وتم إرسال المعاملة إلى إدارة الأحوال المدنية بجدة وتم رفعها إلى الأحوال المدنية بالرياض

الذين أفادوا بأن التجنيس موقوف بالرغم لنا أكثر من 5 سنوات ونحن نعمل على تجهيز الملف حسب المتطلبات المحددة حيث أصبحت زوجتي معلقة لا تملك جنسية بعد أن تنازلت عن جنسيتها الأولى ولم يتم تجنيسها ما تسبب لها ولنا العديد من المشاكل خاصة مع تعطل أوراقها النظامية منذ سبعة سنوات.«

وقالت فاطمة عبدالحفيظ: إن معاملتها استغرقت 3 سنوات في التجهيز وبعد تحقيقها كامل الشروط المطلوبة بما فيها تنازلها عن جنسيتها الأولى تم إبلاغها بأن المعاملة سيتم تحويلها للرياض وتم إعطاؤها رقمًا وتاريخًا، وتضيف: «عند مراجعتي بعد مرور سنتين فوجئت بأن المعاملة تم قيدها ولم ترسل وأفادني الموظف بأنه لا يمكنه إرسال المعاملة بحجة أن الإقامة والجواز منتهيا الصلاحية وطلب مني تجديدها علمًا بأن المعاملة وقت تقديمها لم يشترط علينا سريان صلاحيتهما وعند مراجعتي للجوازات رفضوا القيام بعملية تجديد وقالوا إنني أم مواطنة وعلي إحضار جواز سفر ساري المفعول حيث أبلغتهم بأنه وقت تجهيز معاملة التجنيس طلب مني التنازل عن الجنسية الأولى وقمت بالتنازل عنها وتم حذف الجواز والختم عليه والقنصلية رفضت تجديده كون الجواز ملغى في النظام.«

وتستطرد: «أصبحت معلقة لم أستطع إكمال معاملة التجنيس ولا تجديد هويتي وأتقاذف بين الأحوال المدنية والجوزات»، مبينة بأن جميع أمورها معطلة من علاج وتنقل وغيرها من مشاكل الحياة المختلفة بسبب أخطاء إجراءات لا ذنب لها فيها من قريب ولا من بعيد بعد مرور 9 سنوات على هذا الحال.

والتقطت طرف الحديث دينا محمد قائلة: إن زوجها تقدم لها بمعاملة الحصول على الجنسية قبل 13 عامًا وتم طلب التنازل عن الجنسية الأولى حسب طلب الأحوال المدنية بعد اكتمال الشروط لكن حتى الوقت الحاضر لم يحدث أي جديد حيالها بالرغم أن جميع الطلبات متحققة حيث تم الاكتفاء بمنحها إقامة زوج مواطن ولم يحدث أي جديد حيال معاملة التجنيس التي تم رفعها للرياض.

الزايدي: يجب منح الجنسية السعودية لكل من تنطبق عليهن الشروط

أوضح سليمان الزايدي مدير عام فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بأنه من بين القضايا التي ترد إلى فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة شكاوى لأجنبيات متزوجات من سعوديين ولديهن أبناء حيث تطلب منهن الأحوال المدنية التنازل عن جنسيتهن الأصلية ويصدر بذلك صك شرعي وعند مراجعتهن الأحوال تحفظ الأوراق ويكتفى بتسجيلها في وثائق زوجها.

وأشار الزايدي بأنه من هنا تبدأ المعاناة حيث تصبح الزوجة بدون وثائق خاصة بها وتظل حركتها مرتبطة بحركة زوجها ولا تسافر إلا معه ولا تقضي شؤونها المدنية إلا بحضوره، واستطرد: «لاشك بأن في هذا ضياع لحقوق هؤلاء الزوجات ونأمل أن تعيد الأحوال المدنية التفكير في هذا الإجراء بحيث تمنح كل من ينطبق عليها شروط الجنسية السعودية متى تنازلت عن جنسيتها الأساسية وفق صك شرعي».

حقوق الإنسان: بيوت خبرة لتعريف النساء بحقوقهن الشاملة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609779

سعيدالزهراني - الطائف

قررت هيئة حقوق الإنسان الاستعانة بالشركات والمؤسسات المتخصصة وبيوت الخبرة في مجال الإنتاج المرئي والمسموع إعداد وتنفيذ الحملة الإعلامية للتوعية بحقوق المرأة، وفقا لجميع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة وتوضيح البنود التي تحفظت عليها المملكة في تلك الاتفاقيات وطبيعة التزام بهذه الاتفاقيات. يأتي ذلك في إطار الجهود المبذولة التي تقوم بها حقوق الإنسان في هذا المجال، واشترطت الهيئة على بيوت الخبرة المتخصصة التي ترغب التقدم لتنفيذ هذا المشروع أن لا تقل خبرة مقدم العطاء عن عشر سنوات في مجال الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع، وأن يكون قد نفذ أعمالا سابقة لجهات حكومية بما لا يقل عن خمسة مشروعات إعلامية مختلفة وأن لا يقل رصيد الأعمال السابقة بشكل عام لمقدم العطاء عن 40 عملا إعلاميا متنوعا.

أبرز الترتيبات التي اتخذت لصالح المرأة في السنوات الأخيرة

عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب.

قيام الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توفير وسائل النقل المناسبة لمنسوبات الجهة من النساء، وذلك حسب الإمكانات المتاحة، مع التأكيد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل بتوفير وسائل النقل للعاملات من النساء وفقاً لما تقضي به أحكام نظام العمل.

دعم هيئة حقوق الإنسان -بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية- لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، وأن يشمل ذلك البنود التي تحفظت عليها في تلك الاتفاقيات، وطبيعة التزامات المملكة بهذه الاتفاقيات.

التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها، الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

قيام الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك الأنشطة التي تمنحها تلك الجهات وإصدارها.

البدء في إنشاء وحدات وأقسام نسائية في جميع الجهات التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة.

قيام الجهات المختصة ذات العلاقة بتخصيص أراض أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها نساء.

قيام مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية بتشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاءة.

السماح للمرأة بقيادة السيارة واعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية -بما فيها إصدار رخص القيادة- على الذكور والإناث على حد سواء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تدرب 16 ألفاً من منسوبيها لرفع مستوى الإنتاجية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618361

الرياض – «الحياة» | منذ 12 ساعة في 12 يناير 2019 - اخر تحديث في 12 يناير 2019 / 18:08
دربت وزارة العدل حوالى 16 ألف موظف من منسوبيها خلال السنوات الأربع الماضية، أتموا خلالها 400 ألف ساعة تدريبية، بهدف التطوير ورفع مستوى الإنتاجية.
وبلغ عدد البرامج التي قدمتها الوزارة لمنسوبيها 1277 برنامجاً شملت مجالات عدة، منها ما يختص في الإدارة العامة، والمحاسبة، والموارد البشرية، والاقتصاد والميزانية، والعلاقات العامة والإعلام، وتطوير القيادات، والقانون، وإحصاء، وسلوكية وإدارية، والحاسب الآلي، وبرامج متخصصة، والأمن والسلامة، والإدارة الصحية.
وحازت الدورات المقدمة في مجال الإدارة المكتبية على أعلى نسبة مشاركة من المتدربين بـ1347 متدرباً خلال عام 1439هـ، تلاها مجال الحاسب الآلي إذ شارك فيه 471، ثم السلوك التنظيمي 434، ثم الإدارة العامة 347 متدرباً.
وتقدم الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية في الوزارة حوالى 200 خدمة إلكترونية للموظفين، ويسعى نظام الموارد البشرية إلى تحقيق رضا الموظفين، إلى جانب نشر الوعي حول «برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية» ومراجعة وتطبيق النماذج المعتمدة من وزارة الخدمة المدنية، فضلاً عن وضع خطة لإدارة التغيير في الوزارة وتحقيق النجاح المنشود.
وقامت الإدارة في هذا المجال بتنمية المعلومات لدى الموظفين فيما يتعلق بـ«رؤية المملكة 2030»، وبرنامج «التحول الوطني 2020»، وتهيئة الموظف الجديد للاندماج في بيئة العمل بتوفير كل الوسائل التي تعينهم على ذلك، إضافة إلى إرساء مبدأ الشفافية والعدالة من خلال قنوات تواصل تسهم في مساعدة الموظفين على تقديم تظلماتهم أو شكاواهم، وترسيخ مبدأ السلامة في مكان العمل، وتوفير الوعي لدى الموظفين حول أفضل الإجراءات الوقائية، وتشجيع الموظفين ورفع روح الانتماء لديهم بما يحفزهم على البذل والعطاء.
وتهدف البرامج المقدمة من الإدارة للموظفين إلى تطوير أداء الموظفين ومهاراتهم والرفع من كفاءتهم لا سيما فيما يخص تقويم الأداء السنوي للموظفين، وإعداد أدلة الإجراءات لوظائف ومهام تطوير الموارد البشرية، وتحليل وتقدير الاحتياجات التدريبية لمنسوبي الوزارة كافة من خلال تحليل وظائفهم وإمكاناتهم.

«الخدمة المدنية»: السعوديين في القطاع العام يمثلون 42٪ من قوى سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618356

الرياض – «الحياة» | منذ 14 ساعة في 12 يناير 2019 - اخر تحديث في 12 يناير 2019 / 16:00
كشفت وزارة الخدمة المدنية أن نسبة السعوديين العاملين في القطاع العام هي 42 في المئة من إجمالي السعوديين في سوق العمل، وذلك رداً على ما ذكره الكاتب فهد الأحمدي في برنامج «في الصورة». وكان الأحمدي قال في حواره مع

الإعلامي عبدالله المديفر، إن نسبة السعوديين العاملين في القطاع العام 90 في المئة، إلا أن وزارة الخدمة أكدت في بيانها اليوم (السبت)، «غير صحيحة.«
وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) كشفت قبل حوالى ثلاثة أشهر، أن عدد العاملين في القطاع الحكومي بالمملكة بلغ 1.23 مليون عامل. وأشارت في تقرير أصدرته حينها، إلى أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي تراجعت عن عام 2016 بنسبة 0.8 في المئة.
وأوضح التقرير أن عدد السعوديين العاملين في القطاع الحكومي بلغ 95.1 في المئة بما يعادل 697 ألف عامل، في حين يعمل حوالى 29.6 ألف عامل غير سعودي في القطاع الحكومي بانخفاض 12.7 في المئة عن 2016.
بدورها، كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل حوالى تسعة أشهر، أن نسبة السعوديين في القطاع الخاص تصل إلى 19 في المئة من إجمالي المسجلين في القطاع الخاص، انخفض بحوالى 17.5 ألف مشترك ليصل عددهم إلى 1.76 مليون عامل في نهاية الربع الأول من 2018، مقارنة في الربع الرابع من 2017.

السعد: جهزنا مواقع لاستقبال الاشقاء اليمنيين في كل مناطق المملكة

الجوازات تبدأ في تمديد هوية زائر لليمنيين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1730853

أكدت المديرية العامة للجوازات أنها بدأت في تنفيذ الأمر السامي الكريم بشأن الإجراءات اللازمة لتمديد " هوية زائر " الممنوحة لليمنيين المقيمين في المملكة ، لمدة 6 أشهر.
وأوضح العميد محمد بن عبدالعزيز السعد مدير الإدارة العامة للعلاقات والإعلام بالمديرية أنه تم تجهيز مواقع لاستقبال الأشقاء اليمنيين بمختلف مناطق المملكة، وذلك بتسخير الكفاءات البشرية واستخدام التقنية الحديثة لخدمتهم،
وقال السعد : كما قامت الجوازات باستحداث خدمة إلكترونية في منصة "أبشر "لطباعة هوية زائر للأشقاء اليمنيين تسهيلاً لاستلام الهوية الخاصة بهم بعد إتمام عملية التمديد لهم في النظام لمدة ستة أشهر.
وأشار العميد السعد أن المواقع المحددة حالياً لتمديد هوية زائر وإنهاء الإجراءات هي:
- 1منطقة الرياض: مركز جوازات الملز.
– 2منطقة مكة المكرمة: مقر اللجنة بمركز الخدمات العامة بالشميسي ، جوازات محافظة الطائف، جوازات محافظة القنفذة، جوازات محافظة رابغ.
– 3المنطقة الشرقية: جوازات المنطقة الشرقية بالدمام، جوازات محافظة الخبر، جوازات محافظة الاحساء، جوازات محافظة حفر الباطن، جوازات محافظة الجبيل، جوازات محافظة الخفجي.
– 4منطقة المدينة المنورة: جوازات منطقة المدينة المنورة.
– 5منطقة حائل: جوازات منطقة حائل.
– 6منطقة جازان: جوازات منطقة جازان.
– 7منطقة نجران: جوازات منطقة نجران.
– 8منطقة الباحة: جوازات منطقة الباحة.
– 9منطقة تبوك: جوازات منطقة تبوك.
– 10منطقة الحدود الشمالية: جوازات منطقة الحدود الشمالية / عرعر.
– 11منطقة القصيم: جوازات منطقة القصيم.

– 12منطقة عسير: جوازات منطقة عسير.
-13منطقة الجوف : جوازات منطقة الجوف ، إدارات الجوازات في كل من (سكاكا ، القريات ، طبرجل. (
ودعى العميد السعد أبناء الجمهورية اليمنية المقيمين في المملكة والذين انتهت صلاحية هوية زائر الممنوحة لهم ، بتاريخ 1439/3/20هـ بالمبادرة في إنهاء إجراءات التمديد وذلك باتباع الخطوات الموضحة في حسابات الجوازات الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي
كما أنه يجب على الأشقاء من أبناء الجمهورية اليمنية المقيمين في المملكة والذين انتهت صلاحية هوية زائر الممنوحة لهم قبل أو بعد تاريخ 1439/3/20هـ وكذلك من لم يتمكن من إنهاء إجراءات التمديد قبل نهاية يوم 1440/5/4هـ عليهم المبادرة بإنهاء إجراءات التمديد وذلك بمراجعة المواقع المخصصة لتصحيح أوضاع الأشقاء اليمنيين في مختلف مناطق المملكة لاستكمال الاجراءات اللازمة حيال تمديد الزيارة وإصدار هوية زائر لهم اعتباراً من تاريخ نهاية مدة صلاحيتها المحددة في الهويات الممنوحة لهم وحتى تاريخ 1440/7/9هـ.
واختتم السعد حديثه : أن هذه الجهود تأتي امتدادًا للدعم المستمر والمواقف الأخوية التي تقدمها المملكة مع الأشقاء أبناء الجمهورية اليمنية والوقفة الصادقة من المملكة حكومة وشعبًا إلى جانبهم في هذه الظروف الاستثنائية ، سائلاً الله تعالى أن يعيد الأمن والاستقرار إلى أرض اليمن وأهله.

تعيين ثاني امرأة في منصب قيادي بأمانة الشرقية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609074

عبدالله المانع - الدمام
أصدر أمين المنطقة الشرقية، المهندس فهد بن محمد الجبير، قرارًا يقضي بتعيين العنود بنت حسن الشهري مساعدًا لرئيس بلدية غرب الدمام للشؤون الإدارية، في ثاني منصب قيادي تشغله امرأة سعودية في البلديات التابعة لأمانة المنطقة الشرقية، وذلك بعد تعيين إيمان الغامدي في وقت سابق في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر لتقنية المعلومات ورئاسة قسم الخدمات النسائية، وذلك ضمن خطة تهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 % إلى 30 % وفقًا لرؤية 2030، وأكد الجبير أن القرار جاء انطلاقًا من مبدأ استقطاب الكفاءات الإدارية في إنجاز أعمال الإدارة وتحقيق رؤية المملكة 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي المناصب القيادية، وشدّد على أن ذلك يأتي ضمن خطة الأمانة لتطوير العمل البلدي وإعطاء المرأة السعودية فرصة لتولي مناصب قيادية في العمل البلدي، وبخاصة مع دخول المرأة في عضوية المجالس البلدية وزيادة الأنشطة النسائية في المنطقة. ولفت إلى أن رؤية 2030 ركّزت على إشراك المرأة السعودية في الحياة العملية بشكل أكبر وفعال، من خلال توليها المناصب القيادية في عديد من المجالات المختلفة، مؤكدًا أن الرؤية تضمنت رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

من جهتها أعربت العنود الشهري عن بالغ شكرها وتقديرها لأمين المنطقة على هذه الثقة التي ستكون لها حافزًا في تطوير العمل البلدي والإداري في بلدية غرب الدمام، يُذكر أن أمانة المنطقة الشرقية استحدثت قبل أعوام عدة أقسام نسائية يعمل فيه عديدٌ من الكفاءات والكوادر النسائية الشابة كخطوة لتعزيز دور المرأة في القطاع البلدي.

لجنة بالشورى ترفض إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد

أكدت أنه لن يكون كافيا لحل "عجز ضخم" متوقع

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 جماد أول 1440هـ - 12 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609076

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدنية» أن اللجنة الخاصة المشكلة في مجلس الشورى بشأن دراسة مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد انتهت من دراسة المقترح وخلصت إلى عدم الموافقة على مشروع النظام، وقالت اللجنة في مبرراتها: إن الصندوق المقترح في حال إقراره سيكون محدودًا لضخامة العجز المتوقع في صناديق أنظمة التقاعد خلال 30 سنة المقبلة لمؤسسة التقاعد ولن تكفي أصول المؤسسة لتغطية التزاماتها خلال 15 سنة، كما أنها لن تكفي لتغطية عوائد واشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال الـ32 سنة مقبلة لتغطية المنافع، كما لن تكفي الأصول لتغطية المنافع خلال 43 سنة.

وأكدت اللجنة الخاصة في تقريرها أن الأمر يتطلب تبني حلول مستدامة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ،وبينت فى تقريرها أنها استضافت مندوبين من وزارتي المالية والاقتصاد والتخطيط، والمؤسسة العامة للتقاعد، والتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، لمعرفة مرئياتهم بشأن فكرة إنشاء الصندوق الاحتياطي للتقاعد ودعمه بمبلغ 50 مليارًا كبداية.

وأسفرت تلك اللقاءات عن أن إنشاء الصندوق لن يكون كافيًا لحل العجز الإكتواري الضخم الذي تعاني منه مؤسستا، التقاعد والتأمينات، والأنسب صرف النظر عن فكرة إنشاء الصندوق بشكل مستقل، كما أنه سيكون مشابهًا لما تقوم به مؤسسات التقاعد الأمر الذي يخلق ازدواجية مع تلك المؤسسات، بجانب أن الحجم المقترح للصندوق ضئيلاً، ولن يكون له أثر سواء استخدمت عوائده لسد العجز الآني أو لرسملة الصندوق، والأولى أن يتم التركيز على إصلاح أنظمة التقاعد وأداء هذه المؤسسات من الناحية الإدارية والاستثمارية.

مبررات الرفض

- ضخامة العجز المتوقع مقارنة بإمكانيات الصندوق المقترح.
- عدم كفاية أصول المؤسسة لتغطية التزاماتها خلال 15 سنة.
- عدم تغطية عوائد واشتراكات مؤسسة التأمينات خلال 32 سنة.
- الأصول لن تكفي لتغطية المنافع خلال 43 سنة.
- احتمال حدوث ازدواجية في مهام المؤسسات.

المقترحات البدلية

- تبنى حلول مستدامة لمؤسستي التقاعد والتأمينات.
- دعم الصندوق بـ50 مليارًا كبداية.
- التركيز على إصلاح أنظمة التقاعد.
- الارتقاء بالأداء من الناحيتين الإدارية والاستثمارية.

إحالة 876 ألفا للتقاعد خلال عام

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 جماد أول 1440هـ - 12 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609070

واس - الرياض

أكد مدير إدارة الاتصال المؤسسي بالمؤسسة العامة للتقاعد فيصل بن عثمان اليحيى، أن عدد المتقاعدين والمستفيدين في عام 2018م تجاوز 876 ألف متقاعد وأكثر من 491 ألف مستفيد وقال خلال زيارته للقصيم أن عدد المتقاعدين في المنقطة بلغ 44.993 متقاعدًا منهم 38.659 متقاعدًا من الذكور، بينما وصل عدد المتقاعدات من الإناث إلى 6.334 متقاعدة، إذ تمثل نسبة المتقاعدين بمنطقة القصيم 5% من جملة المتقاعدين في أنحاء المملكة كافة. وأوضح أن المؤسسة تعمل عبر فرعيها في منطقة القصيم على تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها عملائها، حيث تشمل استقبال للعملاء، وطباعة لخطابات التعريف بالمعاش، وإصدار البطاقات التقاعدية، واستلام وتسليم المستندات، وإنهاء المعاملات التقاعدية الخاصة بالمتقاعدين والمستفيدين، علاوة على خدمة المستشار التقاعدي عبر الإجابة على استفسارات العملاء، وتنظيم الفعاليات وورش العمل، ومتابعة المعاملات، وأشار إلى إن المؤسسة تعمل من خلال برنامج »مساكن» على شراء وتوفير الوحدات السكنية بأنواعها لموظفي الدولة والمتقاعدين.

العمل: كفالة العمالة المهنية تسقط الضمان الاجتماعي والمساعدة المقطوعة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 جماد أول 1440هـ - 12 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608952

المدينة - جدة

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس أن كفالة العمالة المهنية تسقط الضمان الاجتماعي والمساعدة المقطوعة عن المستفيد. ووفقا للوزارة فإنه يشترط للحصول على الضمان الاجتماعي ألا يتجاوز الدخل الشهري الحد المانع للصرف مع عدم وجود سجلات تجارية أو رخص مهنية، وعدم تجاوز العمالة المنزلية عاملين من مهن مختلفة. وأوضحت الوزارة أنه بمجرد التسجيل في التأمينات الاجتماعية، فإن المواطن يتم استبعاده من الضمان الاجتماعي. ويبلغ عدد المستفيدين من الضمان قرابة مليون أسرة حاليا يصرف لهم1,9 مليار ريال شهريا مع بدل غلاء المعيشة. وتستفيد الأسر من المساعدات المقطوعة بما قد يصل إلى 500مليون ريال شهريا، ويتم التقديم لها عبر مكاتب الضمان الاجتماعي سواء سنويا لمن ليس لديهم دخل ثابت، أو كل عامين لمن لديهم دخل ثابت.

في 4 أسابيع.. خطوات متسارعة للعدل والنيابة والقضاء والمحكمة العليا

«عكاظ» ترصد 10 قرارات نافذة لإطلاق الموقوفين وحفظ حقوق المتهمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698716

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)

رصدت «عكاظ» 10 قرارات نافذة أصدرتها كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة والمحكمة العليا، خلال الـ 4 أسابيع الماضية، تتعلق بالتأكيد على حقوق الموقوفين والمتهمين خلال مراحل القبض والتحقيق والتقاضي ومرحلة الاستئناف والنقض أمام المحكمة العليا لأول مرة، فضلا عن حقوق العمال والمطلقات والأجانب من غير الناطقين باللغة العربية، وذلك في إطار القفزة في المنظومة العدلية.

وتتعلق أبرز القرارات بالتوسع في إطلاق الموقوفين قيد الاستجواب والتحقيق، إذ علمت «عكاظ» أن النائب العام الشيخ سعود المعجب أصدر تعميما أخيرا إلى فروع النيابة العامة، أشار فيه إلى أهمية التقيد بالمادتين 120-121 من نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية التي نصت على الإفراج في غير الأحوال التي يكون الإفراج فيها واجباً، إذا توافرت عدة اشتراطات تشمل أن يعين المتهم مكاناً يوافق عليه المحقق، لافتة إلى أن التوقيف في هذه الأحوال ليس وجوبياً، على أن يتم الإفراج عن المتهم بضمانة تعيين المتهم مكاناً يوافق عليه المحقق، فإذا تعذر فيسوغ للمحقق الإفراج عنه بضمانة الكفالة الحضورية، تحقيقا للمقتضى النظامي ومراعاة لمصلحة المتهم بدلا من الاستمرار في توقيفه لانعطاف الحماية النظامية عليها، والتي أسبغت بموجب نصوص النظام مراعاة لهذه المصلحة، فإن تعذر ذلك فيقرر ما يلزم على ضوء النظام، ويعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المنطقة لتفعيل العنوان الوطني ليكون محل الإقامة المعروف للمتهم والوارد في نظام الإجراءات الجزائية.

وضمت القرارات السابقة أيضا ما أصدره المجلس الأعلى للقضاء من تعميم إلى المحاكم بحيث تتولى إدارة فحص الاعتراضات في المحكمة العليا إبداء الرأي في طلبات الاعتراض بالنقض من ناحية الشكل واستكمال المدد والشروط المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، وذلك عقب الاطلاع على محضر لجنة تفعيل الاستئناف إثر مباشرة المحكمة العليا للاختصاصتها

وسبق ذلك قرار أصدره وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني أكد فيه حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وأن يثبت ذلك في صك الحكم، إضافة إلى توفير مترجم لمن لا يحسن الحديث باللغة العربية أو بيان فهمه لها وبيان الإجراءات المتخذة لإبلاغ ممثلية دولة المتهم غير السعودي الموقوف في جريمة كبيرة وتوفير محامٍ للمتهم من قبل الدولة في حال قبول المحكمة لطلبه توفير محامٍ، وسبقته قرارات مماثلة للمجلس الأعلى للقضاء، أكد فيها أن العقوبات تكون بالإدانة ولا عقوبات بالشبهة.

وأصدرت وزارة العدل تعاميم متلاحقة تقضي بسرعة البت في القضايا العمالية وإحالتها إلى المحاكم العمالية آليا من قبل لجان تسوية المنازعات ولجان الصلح، فضلا عن تعاميم تتعلق بإلغاء الولاية المكانية للعقار في مرحلة تجريبية، في حين أصدرت تعميما شددت فيه على حقوق المطلقات بإشعارهن برسائل نصية عبر الهاتف الجوال المسجل في «أبشر» عقب إطلاق خدمة الإشعار بصكوك الطلاق وغيرها، إضافة إلى خدمة إتاحة الاستعلام عن طريق بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة «ناجز» عن الحالة الاجتماعية وإظهار تفاصيل الصك.

«العدل»: العقود غير المسجلة في «إيجار» ليس لها أثر قضائي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618470

الرياض – «الحياة | «منذ 6ساعات في 14 يناير 2019 -اخر تحديث في 13يناير 2019 / 18:32
شدد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني على أن عقود الإيجار التي لم تسجل في الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار غير منتجة لآثارها القضائية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء، المتضمن عدم اعتبار عقد الإيجار غير المسجل في الشبكة الإلكترونية عقداً صحيحاً منتجاً لآثاره الإدارية والقضائية.
وأكد وزير العدل في التعميم الموجه إلى المحاكم كافة على مراعاة ذلك في الدعاوى المتعلقة في هذا الشأن للعقود المبرمة بعد يوم الخميس الماضي.
وكانت وزارتا العدل والإسكان أطلقتا العام الماضي، شبكة «إيجار الإلكترونية»، التي توفر خدمات إلكترونية عدة لأطراف العملية التأجيرية، منها توثيق العقود، والسداد الإلكتروني، مع إلزام الوسطاء العقاريين كافة في جميع مدن المملكة بتوثيق عقد إيجار الموحد في الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار، وهو العقد المعتمد بصفته سنداً تنفيذياً.

تحفيزاً للمنشآت على التوطين
إطلاق مبادرة الاحتساب الفوري في نطاقات للعاملين السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731221

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن إطلاق مبادرة الاحتساب الفوري في نطاقات للعاملين السعوديين، بشكل مباشر عند أول تحديث أسبوعي لنطاق المنشأة اعتبارا من 27 جمادى أول 1440هـ الموافق 2 فبراير 2019م، وذلك تحفيزاً لمنشآت القطاع الخاص الملتزمة في توطين الفرص الوظيفية.
وأشارت الوزارة إلى أن الهدف من إطلاق المبادرة يأتي لتسجيل العاملين السعوديين بشكل مباشر عند أول تحديث أسبوعي لنطاق المنشأة، وتوفير المرونة لدى منشآت القطاع الخاص، مبينة بأن المبادرة موجهة للمنشآت المستمرة في النطاق الأخضر فأعلى لمدة الـ 13 أسبوع الماضية.
ودعت الوزارة المنشآت الراغبة في الاستفادة من هذه المبادرة زيارة الموقع الالكتروني على الرابط : **Nitaqat.mlsd.gov.sa**

8جهات حكومية تباشر تقديم خدمات التقاعد إلكترونياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609228

المدينة - الرياض
باشرت ثمان جهات حكومية وهي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، وجامعة الملك فيصل، والمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، ورئاسة الاستخبارات العامة، والأمن العام، والمديرية العامة للجوازات في تنفيذ خدمة بيان الإلكترونية تقدمها وزارة الخدمة المدنية.
وتهدف الخدمة الإلكترونية إلى تسهيل إجراءات ترك الخدمة، وذلك من خلال التحقق آلياً من بيانات من انتهت خدمتهم من موظفي الدولة على ضوء الخدمة المحتسبة في نظام الخدمة المدنية، وإصدار بيان الخدمة وإرساله إلكترونياً إلى المؤسسة العامة للتقاعد لاستكمال صرف مستحقاتهم التقاعدية أو ضم خدماتهم عبر نظام تبادل المنافع.
وأثبتت خدمة «بيان» فعاليتها، من حيث تحقق سرعة الإنجاز والكثافة في كَمّ الأعمال المنجزة، بمعالجة 7740 طلباً، إذ كانت تستغرق معالجة الطلب يوم عمل واحد فقط، وتعد هذه إحدى المهام ضمن استراتيجية وزارة الخدمة المدنية وتماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني نحو التحول الرقمي وتعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية، لتقديم أفضل خدمة للمستفيدين من الموظفين السعوديين، الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية الخاضعة لنظام التقاعد المدني.

«الشورى» يناقش تقرير «الداخلية» والملاحظات على «هيئة الأمر بالمعروف»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698838

خالد آل مريح (أبها)
يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم تقارير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، ووزارة الداخلية، وتقارير لجنة الموارد المالية والبشرية، بشأن مقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها، المقدم من عضو المجلس السابق نايف الفهادي، ولجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين، ولجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع نظام شرطة البيئة المقدم من أعضاء المجلس الدكتور محمد الجرباء والدكتور محمد الحيزان والدكتور سالم الحربي، ولجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تعديل ما ورد في الفقرة (ج) من المادة الخامسة وتعديل المادة الثانية والسبعين من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19هـ، واللجنة المالية بشأن مقترح إضافة فقرتين (ج، و) للمادة الرابعة من نظام بنك التسليف والادخار، المقدم من عضو المجلس السابق الدكتور حامد الشراري.
كما يناقش المجلس وجهات نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء على التقرير السنوي للهيئة العامة

للإحصاء، ولجنة الشؤون الاسلامية والقضائية بشأن الملاحظات على التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الملاحظات على التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار، ولجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة.
ويستعرض مجلس الشورى مشاريع مذكرات تفاهم مع بعض الدول من أهمها مذكرات التفاهم بين المملكة والإمارات العربية المتحدة، بشأن إقامة الحوار السياسي الإستراتيجي المشترك، وأخرى في مجالات الطاقة المتجددة، والشراكات الخارجية، والإنتاج والصناعة، ودعم ريادة الأعمال، والنفط والغاز والبتروكيماويات.

المحاكم العمالية تبدأ بقوة: أحكام غيابية ضد شركات تغيبت عن الجلسات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698837

فاطمة آل دبيس (الرياض @fatimah_a_d)
كشف مصدر قضائي لـ«عكاظ» أن المحاكم العمالية أصدرت، منذ تدشينها من قبل وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني قبل أكثر من شهرين، العديد من الأحكام الغيابية ضد عدد من الشركات، بسبب إهمالها حضور الجلسات القضائية، رغم تبليغها تبليغا صحيحا عبر الوسائل الإلكترونية.
وأوضح المصدر أن العديد من هذه الأحكام تكون غير قابلة للاستئناف كونها من الدعاوى اليسيرة التي أقر المجلس الأعلى للقضاء أنها غير قابلة للاعتراض (تدقيقا أو مرافعة)، وهي القضايا التي لا تزيد قيمة المطالبة فيها على 20 ألف ريال، والمطالبة بشهادة الخدمة، والمطالبة بالمستندات والوثائق المتعلقة بالعامل المودعة لدى رب العمل، والاعتراض على قرارات لجان عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، ودعاوى التظلم من قبل أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إذا كانت الدعوى تتعلق بوجود التسجيل والاشتراكات أو التعويضات فيما لا يتجاوز 20 ألف ريال.
وبين المصدر أن الوضع في السابق في حال تغيب المدعى عليه عن الحضور تؤجل القضية أكثر من مرة، إلا أنه مع انطلاقة المحاكم العمالية واعتماد الوسائل الإلكترونية للتبليغات القضائية، فإن المحكمة تنظر في الدعوى حتى في حال تغيب المدعى عليه، وقد تفصل فيها وتصدر الحكم منذ الجلسة الأولى إذا ما كانت البينات مكتملة وجاهزة لدى المدعي، وذلك لأن الأصل هو نظر الدعاوى العمالية على وجه الاستعجال، وفقا لأحكام نظام العمل في السعودية.
وأفاد المصدر أن المحاكم العمالية لن تتوانى في تطبيق نظام المرافعات الشرعية والأمر الملكي الكريم القاضي بتطبيق التبليغات القضائية الإلكترونية، فإقامة العدل ورد الحقوق لأهلها هو جوهر القضاء، وقد حرصت وزارة العدل على أن تكون إجراءات المحاكم العمالية رقمية بالكامل، دعما لسرعة الفصل في القضايا.

جهات حكومية تعمل على آلية لتطوير الخدمات الصحية الإلكترونية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 2 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618619

الدمام - رحمة ذياب إمنذ 4ساعات في 15 يناير 2019 -اخر تحديث في 14يناير 2019 / 23:49
أوضحت جهات صحية سعودية، أنها تعمل على تطوير الخدمات الصحية الإلكترونية، وتشمل استكمال إنشاء الشبكة الصحية، والشبكة الوطنية لطب الاتصال، وتقديم برامج تدريبية للقطاعات الصحية في مجال المعلومات الصحية والصحة الإلكترونية.

وبين المركز الوطني للمعومات الصحية أنه يعمل بالتنسيق مع المجلس الصحي السعودي على استكمال تطوير دليل المعايير والسياسات والقواعد والآليات الوطنية لتبادل البيانات، واعتماد وتوحيد دليل الترميز الطبي والإكلينيكي ICD10، والإشراف على تطبيقه، إضافة إلى بناء نظام الحسابات الصحية الوطنية، وإعداد دليل المعايير الخاصة بتقنية معلومات الرعاية الصحية وقواعد البيانات وصيانتها وحمايتها، وبناء بوابة لنشر المعجم الصحي السعودي، والبوابة الوطنية للمعلومات والخدمات الصحية (للمريض، الممارس، المنشأة الصحية.(

تتضمن التحديثات تطوير مؤشر قياس الجاهزية للصحة الإلكترونية للقطاعات الصحية المختلفة، والعمل على تطوير نظم إدارة المعرفة الصحية، مع ربط أنظمة الأشعة الطبية على المستوى الوطني، وإتاحة الوصول لها رقمياً، وتطوير النظام المخصص في إدارة الإحالات على المستوى الوطني، وبناء نظام وطني لسجلات الامراض المزمنة والأوبئة، ونظام إدارة الوصفات الطبية على المستوى الوطني.

وحدد المركز بالتنسيق مع المجلس الصحي السعودي وبإشراف من وزارة الصحة، المؤشرات التشغيلية والاستراتيجية مؤشرات استراتيجية، أبرزها مستوى رضا المستفيدين من خدمات الصحة الإلكترونية، وتتم معرفة ذلك من خلال نسبة الوصفات الصحية الإلكترونية إلى الورقية، ونسبة الإجازات المرضية الإلكترونية إلى الورقية، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات الصحية إلكترونياً، إذ تم تحديد المؤشرات الاستراتيجية لها بمعرفة نسبة الجهات الصحية المرتبطة بالشبكات المتطورة، ونسبة الجهات المشتركة في نظام الملف الصحي الإلكتروني المشترك، ما يكشف عدد الأطباء الذين يستخدمون نظام الملف الصحي الإلكتروني المشترك، ونسبة المواطنين الذين لديهم ملفات صحية الكترونية مشتركة مفعلة.

كما يسعى المركز إلى دعم برامج الأبحاث والدراسات الصحية في المملكة بالبيانات والمعلومات الموثوقة، وذلك من خلال مؤشر حجم البيانات الصحية المتاحة بهدف التحليل والتنبؤ، ومعرفة مستوى رضا المستفيدين من مستوى الخصوصية لمعلوماتهم الصحية الإلكترونية. يذكر أن مواصفات ومعايير الصحة الإلكترونية، تتضمن إعداد دليل مواصفات (يفي) وهو إطار موحد لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويشتمل على معايير البيانات المشتركة والمعايير والإجراءات الفنية لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية، واستحداث نظام الترميز، وهو نظام وطني موحد للترميز الطبي للأمراض والإجراءات الجراحية والطبية التي يخضع لها المرضى في جميع المنشآت الصحية الحكومية أو الخاصة، ومعجم البيانات الصحية السعودي الذي يحتوي على تعريف موحد ومعياري لكل المصطلحات (عناصر البيانات) المستخدمة في القطاع الصحي مع تحديد خصائصها وقيمها المعيارية، علاوة على الربط بالترميز الطبي والإكلينيكي.

«حساب المواطن»: 93 في المئة من أرباب الأسر ذكور و53 في المئة من المستقلين إناث

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 جماد أول 1440هـ - 2 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618570

الرياض – «الحياة | «منذ 9ساعات في 14 يناير 2019 -اخر تحديث في 14يناير 2019 / 18:43
بلغ معدل زيادة التغير في أعداد المستفيدين للدفعة الـ14 لبرنامج «حساب المواطن» 0.5 في المئة، ليبلغ إجمالي أعداد المستحقين من أرباب أسر ومستقلين 3.70 مليون مستفيد مقارنةً في الدفعة الماضية التي بلغ عدد مستفيديها 3.69 مليون، وبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة في دفعة شهر كانون الثاني (يناير) الجاري أكثر من 2.4 بليون ريال.
وذكر المتحدث باسم البرنامج سلطان القحطاني، أن عدد أرباب الأسر تجاوز 2.2 مليون مُشكلين 61 في المئة من إجمالي المستفيدين، فيما فاق عدد المستقلين 1.4 مليون مستفيد، وشكلوا 39 في المئة.
وأشارت أرقام البرنامج إلى أن الإناث المستفيدات كأرباب أسر شكلن سبعة في المئة فيما بلغ الذكور 93 في المئة.
وأوضحت تفاصيل الدفعة بأن المستقلات الإناث شكلن 53 في المئة فيما بلغ الذكور المستقلين 47 في المئة، وأفصحت أرقام هذه الدفعة بأن 83 في المئة من إجمالي المستقلين تحصلوا على الاستحقاق الكامل، بينما تحصل 17 في المئة على الاستحقاق الجزئي والأدنى.
ونّوه المتحدث بأهمية الإفصاح وتعبئة البيانات بشكل محدد ودقيق لتجنب عدم الاستحقاق في الدفعات المقبلة، عند مطابقة بيانات المتقدم مع الجهات المعنية المعنية.

ولادة شيماء تفتح ملف الإهمال في مستشفى خميس مشيط المستشفى: لها تاريخ مرضي بوجود أنيميا وتلاسيمية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609402

أحمد آل شاطر - أبها
أكدت عائلة شيماء - الأم التي فارقت الحياة في مستشفى المدني بمحافظة خميس مشيط بعد معاناة دامت أكثر من 7 أيام من الولادة - اعتزامهم رفع دعوى ضد كل من تسبب بوفاتها وفقًا لحديث الزوج سعيد صالح، مؤكدًا أن زوجته راحت ضحية الطاقم الطبي واستهتار المستشفى. وأضاف إنه بعد أن توفت زوجته دماغيًا تركوها من تمام الساعة الثامنة إلى الساعة الحادية عشرة من يوم الأربعاء الماضي بغرفة غير مجهزة بحجة انتظار إسعاف مستشفى المدني بخميس مشيط لنقلها إليه وأن إسعاف المستشفى الخاص بمستشفى الولادة والأطفال متعطل، وناشد زوجها سعيد صالح وزارة الصحة بفتح ملف مستشفى الولادة والأطفال بخميس مشيط لقطع أيدي المستهترين بأرواح المرضى.

من جانبه أكد مستشفى خميس مشيط للولادة والأطفال - عبر تقاريره الطبية - أن المريضة قد حضرت إلى الطوارئ في تمام الساعة 4 صباحًا بيوم 1440/4/26هـ و كانت حاملاً في الأسبوع الـ36 وتم فورًا حجز المريضة بسبب أنها تشتكي من ألم أسفل البطن وارتفاع في ضغط الدم. مشيرًا إلى أن المريضة رفضت التنويم بالمستشفى ثم جاءت مرة أخرى وهي تشتكي من عدم راحة وضيق تنفس خفيف وضغط في الدم وأكد المستشفى أن شيماء كان لديها تاريخ مرضي بوجود أنيميا لديها والتلاسيمية، حيث كانت آخر زيارة لها بقسم العيادات الخارجية بتاريخ 1440/4/20 هـ وحينها تم نصحها بالتنويم بالمستشفى إلا أنها رفضت ذلك.

وأوضح المستشفى أنه جرى تقييم المريضة في غرفة الطوارئ وأعطيت جرعة بدنية من كبريتات المغنيسيوم وحقنة هيدرالازين 5 ملغ وتجهيزها لعملية ولادة قيصرية طارئة وكان مستوى الهيموجلوبين لديها 6.9 جم/ديسيلتر وتمت عملية الولادة القيصرية في تمام الساعة 5 فجرًا تحت تأثير التخدير النخاعي وتم الانتهاء من العملية في تمام الساعة 6 صباحًا وكانت نسبة تشبع الأكسجين لديها قبل إجراء العملية 82 %وتلقت حينها عدة مرات من وحدات الدم وكانت لا تزال تعاني من تسارع نبضات القلب وتم حينها استشارة طب التخدير وطلب إجراء أشعة سينية على الصدر وإعطائها حقن هيدرالازين ولازيكس وتم استدعاء الاستشاري المناوب لأجل نقل المريضة إلى وحدة العناية المركزة لإنقاذ حياتها.

»المدينة» تواصلت مع متحدث الشؤون الصحية بمنطقة عسير للسؤال عن ماهية الإجراءا التي اتخذت حيالها وعلمت «المدينة» أن الشؤون الصحية بمنطقة عسير قد شكلت لجنة متخصصة للتحقيق والبحث في أسباب وفاة شيماء، وذلك للوقوف على حقيقة ما حصل معها، إضافة إلى منع الكادر الطبي من السفر وكف يده عن العمل، مؤكدة أنها على أتم الاستعداد للتعاون مع أهل شيماء والإجابة عن تساؤلاتهم في ملابسات واقعة الوفاة، مشددة على التزامها بالمعايير الإدارية والاستشفائية والمهنية المعمول بها في المستشفيات، وأنها ستقوم بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى جلاء الحقيقة كاملة، كما أنها أكدت أن الهيئة الشرعية هي المرجع الوحيد والصالح لتقييم الإجراءات التي اتبعت مع الفقيدة لتحديد المسؤوليات.

قانوني: تفتيش جوال الزوجين جريمة عقوبتها السجن و500 ألف ريال

سجن وغرامة 50 ألف نظير إهمال تعليم الأبناء أو علاجهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609306

سعيد العدواني - جدة

قال المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد ان قيام الزوج او الزوجة بفتح جوال الآخر أو تفتيشه او التصنت عليه أو مراقبته يعد من الجرائم الالكترونية التي تنص عقوبتها على السجن لعام كامل والغرامة المالية التي تصل إلى 500 ألف ريال.

وأضاف المستشار أبو راشد في محاضرة عامة قدمها بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة الملك عبدالعزيز وحضرها قرابة 2000 شخص من الرجال والنساء أن تقصير الأب أو الأم في تعليم الابناء او العلاج أو التقصير في الجوانب الرئيسية للطفل في الحياه يعد جريمة، وأن تقصير الأب او الام في تعليم ابنائه ومنع الابناء من الالتحاق بالتعليم وعدم تسجيلهم او متابعة علاجهم وعدم القيام بالواجبات الاساسية للأبناء اصبح جريمة يعاقب عليها النظام بالسجن والغرامة المالية من 5 آلاف الى 50 ألف ريال بحسب ما يقرره القضاء.

وبين المحامي ابو راشد في محاضرته ان ضرب الزوج للزوجة وإقراره بذلك او ثبوت الضرب يعد من جرائم العنف الأسري وعقوبته السجن وغرامة مالية قدرها 50 الف ريال تودع لحساب الدولة كحق عام ولا تدفع للزوجة. بينما يحق

للزوجة لاحقا المطالبة بالتعويض في حقها الخاص.
وتحدث ابو راشد في محاضرته التي نظمتها وحدة المسؤولية الاجتماعية بعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة عن قضايا الطلاق وفسخ عقد النكاح والنفقة والزيارة والعضل وإجراءات تقديم الدعاوى وجهات الاختصاص والتنفيذ والعنف الأسري ونظام الحماية من الإيذاء والمسؤولية والعقوبات.
من جانبه أوضح عميد عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر الدكتور حسن بن سعيد الكناني الزهراني ان وحدة المسؤولية الاجتماعية تقوم بتنظيم مثل هذه المحاضرات التثقيفية للمجتمع بشكل مجاني وانها تحرص على أن تكون المحاضرات في القضايا الاجتماعية التي تهم أكثر شرائح المجتمع.

»العدل": المحكمة العليا تبدأ استقبال اعتراضات المحكوم عليهم بعقوبات جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698939

»عكاظ« (الرياض)
وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، ببدء مباشرة المحكمة العليا لاختصاصاتها بنظر الاعتراضات على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو المؤيدة منها في الأحكام الجزائية الصادرة بالإتلاف أو القصاص في النفس أو فيما دونها، والأحكام الصادرة في جرائم الإرهاب وتمويله، والأحكام الصادرة في القضايا التجارية.
وأكدت وزارة العدل، أنه بموجب هذا القرار سيتمكّن المستفيدون من الاعتراض بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، أو المؤيدة منها للأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى بعد تاريخ 28 ربيع الأول 1440 وينظر ذلك الاعتراض في المحكمة العليا وفقاً لما هو مقرر في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.
وأوضحت الوزارة أن الاعتراض على الأحكام بطريق النقض لا يسري على ما صدر قبل تاريخ 28 ربيع الأول 1440 في هذا النوع من القضايا ولا غيرها، ويأتي ذلك في ظل إطلاق وزير العدل المرحلة الأولى من تفعيل المرافعة في محاكم الاستئناف لتكون درجة تقاض ثانية.
وبدأت محاكم الاستئناف في المملكة، تفعيل قراري المجلس الأعلى للقضاء المتعلقان في مباشرة محاكم الاستئناف اختصاصاتها المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية بنظر الاعتراضات الصادرة على أحكام وقرارات محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية والجزائية بطريق المرافعة أمامها، كدرجة ثانية للتقاضي.
يذكر أن المحاكم الجزائية في المملكة أصدرت نحو 180 ألف حكم خلال العام الماضي 1439.

بشكل عاجل.. النائب العام يوجّه بالتحقق من صحة مقطع فتاة تشتكي التعنيف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م
https://sabq.org/tVNzSL

جَّه النائب العام بالتحقق من صحة أحد المقاطع، واتخاذ الإجراءات النظامية بشكل عاجل.
وكان مقطع قد تم نشره في وسائل التواصل الاجتماعي، تضمن شكوى فتاة من تعرُّضها للتعنيف من والدها، وهروبها من شبَّاك منزل الأسرة.

مجلس الوزراء يوافق على تعديل تنظيم المساحة الجيولوجية.. ويقر جزاءات المرافق والمنشآت الرياضية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618747

الرياض - «الحياة | «منذ **4**ساعات في 16 يناير 2019 -اخر تحديث في **16**يناير 2019 / 00:28
قرر مجلس الوزراء تعديل التنظيم الخاص بهيئة المساحة الجيولوجية السعودية، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (115) وتاريخ 16 / 7 **1420** / هـ، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (16 - 14 / 40 / د) وتاريخ 13 / 3 / 1440هـ، كما قرر مجلس الوزراء تجديد عضوية علي بن حمد آل مبارك في مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، وتعيين كل من :الدكتور عبدالعزيز بن محارب الشيباني، والدكتور عبدالعزيز بن عبيد الكعبي، عضوين من ذوي الاختصاص في مجلس إدارة الهيئة.
كما قرر مجلس الوزراء تطبق على مخالفي اللوائح والقواعد والمعايير المنظمة للترخيص بإقامة منشآت ومرافق ممارسة الأنشطة الرياضية التي تضعها الهيئة العامة للرياضة المبنية على الترتيبات والتنظيمات المقرة نظاماً، الجزاءات التالية: إيقاف النشاط مؤقتاً، إلغاء الترخيص، غرامة لا تتجاوز خمسين ألف ريال، ويضع مجلس إدارة الهيئة تصنيفاً للمخالفات بحسب جسامتها أو تكرارها، ويحدد الجزاء الذي يطبق على كل منها من بين الجزاءات الواردة في الفقرة (1 **)** أعلاه.
ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس (الثلثاء) في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بدء الجلسة أطلع الملك المجلس على نتائج مباحثاته مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مايك بومبيو، وما تضمنته من استعراض للعلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين، بالإضافة لبحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، والجهود المبذولة تجاهها.
ونوه مجلس الوزراء بما أكده خادم الحرمين الشريفين خلال تدشينه برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة 2025 من اعتزاز بالكفاءات الوطنية في كل المجالات.
وأشاد المجلس ببرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة الذي يستهدف عددًا من القطاعات الواعدة وتعزيز القيمة

المُضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الزراعية، ويسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين مختلف شرائح المجتمع، عبر الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والزراعية والمائية المتجددة.
وأوضح وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء تطرق إلى إعلان وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية عن احتياطيات المملكة الثابتة من النفط والغاز الذي أكدها التقييم المستقل الذي أجرته شركة (دي اند ام) الرائدة في مجال الاستشارات، الذي يؤكد مرة أخرى على أهمية المملكة ودورها العالمي كمصدر آمن للإمدادات النفطية على المدى الطويل والشفافية في نشر المعلومات والحوكمة المتوازنة لقطاع البترول.
كما تناول مجلس الوزراء ما أكدته المملكة ضمن مشاركتها في أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في أبو ظبي، بأنها تعمل في إطار رؤيتها **2030**وبرنامج التحول الوطني 2020 على بناء قطاع طاقة متجددة مستدام يشمل الصناعات والخدمات وتوطين التقنيات وتأهيل الكوادر البشرية، لتحقيق النمو والازدهار وتنويع مصادر الطاقة وأن المملكة تستهدف أن تكون مركزا رياديا في الطاقة المتجددة خلال العشر سنوات القادمة يقوم على قدرات محلية لتطوير مشروعات وتصنيع وتصدير كامل سلسلة القيمة بما يفوق 200 غيغا وات، مُرحبا بإعلان منح مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح كأول محطة لطاقة الرياح في المملكة، وثاني عطاء يتم تقديمه، في إطار مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة.
وبين الشبانة أن المجلس ثمن ما توليه رئاسة أمن الدولة ومنسوبوها من جهود حثيثة في متابعة وتعقب العناصر الإجرامية التي تشكل تهديداً لأمن البلاد ومقدراتها وسلمها الاجتماعي، مشيرا في هذا الشأن إلى الكشف عن خلية إرهابية تضم سبعة من المطلوبين أمنياً بمحافظة القطيف، تُعِد لتنفيذ عمل إجرامي وشيك، ومباشرة الجهات الأمنية لها في عملية استباقية والتعامل معهم بما يقتضي الموقف وتحييد خطرهم والقضاء عليهم.
إثر ذلك استعرض مجلس الوزراء جملة من التقارير حول تطورات الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، مشيرا إلى ما يتعرض له المواطنون الفلسطينيون من حملات التصعيد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتوغل الاستيطاني والسيطرة على الأراضي، وتأكيد ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والتدخل الفوري لوقف المشاريع الاستيطانية.
وأفاد الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر من القرارات ما يلي: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (13 / 5) وتاريخ 27 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا في شأن تنظيم إجراءات منح مواطني البلدين تأشيرات الزيارة. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
تعديل الاتفاق الجوي بين السعودية وإندونيسيا
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (211 / 53) وتاريخ 16 / 1**440 / ** هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الاتفاق الجوي بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا للنقل الجوي المنتظم، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 58) وتاريخ 8 / 11 / 1409هـ، وذلك على النحو الموضح في القرار. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
مذكرة تفاهم بين السعودية
والإمارات في أمن الإمدادات
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (5 / 2) وتاريخ 13 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال أمن الإمدادات وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على إطار اتفاقية تعاون أكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية ومركز جانيل في جمهورية فرنسا.
تعيينات في مجلس إدارة معهد الإدارة العامة
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخدمة المدنية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (23 - 19 / 40 / د) وتاريخ **1440 / 4 / 16**هـ، قرر مجلس الوزراء تعيين الأستاذة / هدى بنت محمد بن غصن، والأستاذة / بتريشا هيوز، والبروفيسور / مصطفى بينسو، أعضاءً في مجلس إدارة معهد الإدارة العامة من ذوي الخبرة والاختصاص.
تعيينين وترقيات للمرتبتين

الخامسة عشرة والرابعة عشرة
وافق مجلس الوزراء على تعيينين وترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي: ترقية عبدالله بن عواد بن حامد الزمعي إلى وظيفة)مدير عام ميناء جدة الإسلامي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للموانئ، تعيين عبدالعزيز بن إبراهيم بن حمد العميريني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية، ترقية توفيق بن عبدالكريم بن محمد الجدعان إلى وظيفة (رئيس قطاع) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية، ترقية إبراهيم بن سعد بن عبدالرحمن الزعاقي إلى وظيفة (مدير عام الإيرادات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية، ترقية محمد بن إبراهيم بن حمد الهطلاني إلى وظيفة (رئيس قطاع) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية، ترقية المهندس مطلق بن الأسمر بن مفلح الشراري إلى وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل، ترقية مبارك بن مبارك بن عبدالله الشهراني إلى وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمحافظة جدة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط، ترقية سعيد بن عبدالله بن محمد القحطاني إلى وظيفة (مدير عام فرع) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، تعيين الدكتور عمر بن غازي بن عمر العطاس على وظيفة (مدير عام المركز الوطني للأرصاد وحماية البيئة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة. واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، ووزارة الحج والعمرة، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وهيئة حقوق الإنسان، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

حث "التجارة" على إنجاز استراتيجية مكافحة الغش التجاري وتفاصيل التصدي للتستر

الشورى يتجه لإقرار دعم الأمر بالمعروف لضبط السلوك ورعاية القيم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731781

انتهت اللجنة الأمنية في الشورى من دراسة التقرير السنوي لوزارة الداخلية للعام المالي 38 - 1439 وقدمت رأيها وتوصيتها بشأن أدائها للهيئة العامة للمجلس وأدرجت أمانته التقرير على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، ويصوت الأعضاء بعد ذلك على توصيات ضمن تقرير اللجنة القضائية بشأن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد طالبت بدعم جهاز الرئاسة لتعزيز دوره الوقائي الميداني والبرامجي الذي يقوم به وفق تنظيمه لضبط السلوك العام ورعاية قيم المجتمع، كما دعت إلى تكثيف جهود الهيئة لتعزيز الأمن الفكري في المجتمع ونشر مبدأ الوسطية والاعتدال من خلال ما تقدمه الهيئة من برامج وقائية، وطالبت اللجنة الجهات العامة والخاصة إلى التعاون مع الهيئة ودعم دورها الميداني للقيام بمسؤولياتها تفعيلاً للمادة التاسعة من تنظيم الهيئة.
ويستمع المجلس الأربعاء المقبل إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تقرير وزارة الحج والعمرة السنوي للعام المالي 38 - 1439، ثم يصوت على توصيات للجنة التي طالبت بإنشاء وحدة للمسؤولية المجتمعية والأعمال التطوعية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتأهيل وتشغيل الجانب الغربي من مجمع صالات الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز الدولي، وتكييف وتلطيف أجواء أماكن الانتظار بمنطقة" البلازا"، ودعت التوصيات إلى التوسع ببرنامج قياس رضا ضيوف الرحمن عن الخدمات المقدمة من قبل الوزارة وتقع تحت إشرافها ليشمل الحجاج والمعتمرين والزائرين سواء من داخل المملكة أو خارجها وتضمين نتائج البرنامج في تقاريرها المقبلة.

يصوت مجلس الشورى الأربعاء المقبل على توصيات لجنته الاقتصادية على التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار، وقد تضمنت المطالبة بتضمين تقريره السنوي القادم تفصيلاً أكثر عن دراستها لقرارات رفع الرسوم المختلفة على القطاع الخاص وأثرها على أدائه، مشيرةً إلى تنامي القلق حيال الآثار المترتبة على زيادة الرسوم والضرائب، وبينت أن من أهداف رؤية المملكة الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40 إلى 65 % ويقع على عاتق وزارة التجارة والاستثمار مسؤولية تحسين البيئة التجارية والاستثمارية والنظر في منظومة التجارة والاستثمار للقطاع الخاص بصفته شريكاً أساسياً في التنمية ودعمه وتمكينه ليمارس دوره في بيئة تضمن له عوامل النجاح والاستمرارية وتسهم في تحقيق هدف الرؤية لزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي.

ويتجه المجلس لإقرار توصيات تدعو وزارة التجارة إلى سرعة إنجاز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الغش التجاري، بعد أن أظهر تقرير أن جهود الوزارة في هذا الملف دون المأمول رغم أن ذلك من الاختصاصات الأصيلة للوزارة، وأشارت إلى أنه وصل إلى مرحلة مقلقة، وطالب المجلس أيضاً بتضمين تقريرها المقبل تفصيلاً أكثر عن مبادرة البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري في إطار التحول الوطني، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال المنظومة القانونية التجارية الشاملة، وتقييم أداء الملحقيات والمكاتب التجارية، ودراسة إشراك القطاع الخاص في نشاطها، وتشير اللجنة إلى أن تقرير وزارة الاقتصاد والاستثمار السنوي المعروض على المجلس لم يكشف عن إنجازات حقيقية لتلك الملحقيات وعما قامت به من جذب للاستثمار في المملكة أو زيادة حجم صادراتها لتلك الدول، ويصوت الشورى على توصية لنشر متطلبات منظمة التجارة العالمية بما في ذلك الحقوق والالتزامات والمكاسب في المنظمة وتوعية القطاع الخاص بها، وإشراكهم في الدفاع عن مصالح الاقتصاد الوطني.

الصمعاني يوجه بإلغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل

تطبيق المشروع تجريبيا في الرياض لمدة 6 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609599

المدينة - الرياض

وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بالغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل وفقًا لـ6 ضوابط، على أن يتم تطبيق المشروع في مرحلته التجريبية بمدينة الرياض لمدة ستة أشهر.

واشتملت الضوابط الخاصة بإلغاء الاختصاص المكاني على أن تطبق على الصكوك الصادرة بالنظام الشامل لمعلومات الثروة العقارية، وأن تقتصر على عمليات «البيع والشراء والهبة» لكامل العقار، وأن تشتمل الصكوك على أرقام قطع تكون واقعة في مخططات معتمدة، وألا تزيد المساحة على 2500 م2، وأن تستثنى الصكوك الصادرة من مدينتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأن يكون أطراف العملية من حاملي الجنسية السعودية.

أمير الشرقية يدعو لتعزيز الشراكات لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609586

عبدالله المانع - الدمام
دعا صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. جاء ذلك خلال تدشينه بمكتبه بالإمارة أمس الأول مركز هبة لمتلازمة داون أحد مبادرات المهيدب لخدمة المجتمع بحضورعصام المهيدب الرئيس التنفيذي لمجموعة المهيدب وفريق من إدارة تعليم المنطقة الشرقية برئاسة الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الشلعان، مدير عام التعليم. ونوه سموه بدور القطاع الخاص وأهمية عقد الشراكات معه للاستفادة من إمكانياته في خدمة أبنائنا ذوي الاحتياجات الخاصة. وأكد على ضرورة اختيار الكوادر المدربة والمتخصصة للإشراف على الأطفال من متلازمة داون، والاستفادة من الخبرات والاطلاع على أهم التحديات والعقبات التي واجهت المراكز السابقة، كما حث سموه إدارة التعليم على الاهتمام بهذه الفئة الغالية وتدريب كوادرها لتفعيلهم بالمجتمع. ويهدف المركز الذى يعد الأول من نوعه إلى تطوير وتقديم البرامج التعليمية والتدريبيه والتأهيل المهني لذوي متلازمة داون، بمستوى عالمي لتحسين حياتهم في كنف أسرهم، ويتسع لخدمة 245 مستفيدًا من البنين والبنات.

تحمُّل نسبة من الأجور لمدة 36 شهراً
«العمل»: بدء دعم المنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699136

» عكاظ» (النشر الإلكتروني (
أعلن وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) المهندس أحمد بن سليمان الراجحي اليوم (الثلاثاء(، في مقر الصندوق بمدينة الرياض، بدء تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات في برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، بحضور المستشار في الديوان الملكي عضو مجلس إدارة الصندوق الدكتور فهد التونسي، وعضو مجلس إدارة الصندوق الرئيس التنفيذي للبنك السعودي الفرنسي ريان فايز، ومدير عام الصندوق الدكتور محمد بن أحمد السديري.
وأوضح مدير عام الصندوق، أن برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات يستهدف تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوطين، ورفع مساهمة السعوديين والسعوديات في سوق العمل، وسط بيئات عمل محفزة ومنتجة ومستقرة، ورفع مهارات ممن هم على رأس العمل، مبينا أن البرامج يهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري.
وأشار الدكتور السديري إلى أن الصندوق يتحمل من خلال البرنامج، نسبة من أجور السعوديين والسعوديات العاملين في القطاع الخاص، ويكون الدعم في هذا البرنامج من خلال تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوظيف والتدريب أثناء العمل بمساهمة من الصندوق، لرفع مساهمة الكوادر البشرية الوطنية في سوق العمل، ومدها بالمهارات الضرورية التي

يحتاج لها السوق.
وأقرت ضوابط البرنامج بأن يوجه 70% من الدعم للتوظيف و30% لدعم التدريب، وتمتد فترة الدعم المالي لراتب الموظف إلى 36 شهراً، بمعدل 30% من الراتب الشهري للسنة الأولى من الدعم، و20% للسنة الثانية، و10% للسنة الثالثة، كما تضاف نسبة إضافية للدعم، عند توظيف المنشأة للإناث أو الأشخاص ذوي الإعاقة، وعند التوظيف في المدن الصغيرة والقرى، وفي حال كان حجم المنشأة 50 عاملا فأقل.
وبحسب ضوابط البرنامج، فإن الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم 4 آلاف ريال، والحد الأعلى من الأجر 10 آلاف ريال، ويتركز الدعم في البرنامج على أربعة جوانب، هي: دعم توظيف الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل، ودعم التوظيف في المدن والقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ودعم توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم التوظيف في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
كما يستهدف البرنامج فئتي الوظائف المتاحة في منشآت القطاع الخاص، والباحثين والباحثات عن عمل، الذين لم يسبق لهم العمل والمنقطعين عن العمل لأكثر من 90يوما، كما يشمل حديثي التخرج.
وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد بن سليمان الراجحي، عبر حسابه في «تويتر»: «أسأل الله تعالى أن يحقق هذا البرنامج التطلعات، وذلك بالمساهمة الفاعلة في زيادة توظيف أبنائنا وبناتنا في القطاع الخاص.«
من جهته، قال مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) محمد بن أحمد السديري: «بدأنا اليوم تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات ضمن برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، سعياً إلى توظيف الباحثين والباحثات عن عمل بالقطاع الخاص ورفع مهاراتهم في سوق العمل»، وأضاف: «يتحمل هدف نسبة من الأجر الشهري للموظف والموظفة السعوديين والخدمات التدريبية المقدمة لهم.«
وأضاف السديري عبر حسابه في «تويتر»: «مساهمة من صندوق تنمية الموارد البشرية)هدف) في زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في القطاع الخاص، بادر الصندوق بإيجاد برنامج «دعم التوظيف لرفع المهارات» من خلال تحمل نسبة من أجور السعوديين والسعوديات لمدة 36 شهرا، وفق آليات محفزة للمنشآت.«

الحياة AL HAYAT

اشترط موافقة المحكمة على من هم بين 15 و18 سنة

«الشورى» ينتصر لـ«الأطفال» بمنع تزويج من هم دون 15 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618063

الرياض – نجود سجدي | منذ 13 ساعة في 16 يناير 2019 - اخر تحديث في 9 يناير 2019 / 19:16
اشتعل مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، تصفيقاً بعد موافقة غالبية أعضاءه على الضوابط المنظمة لزواج القاصرين، بعدما أخضعوا هذا الملف لدراسة مستفيضة في المجلس وسط جدل مجتمعي، وتمنع الضوابط عقد الزواج لمن لم يُتم 15 عاماً من الجنسين، وتضمنت الضوابط أيضاً قَصر عقد النكاح لمن هو دون 18 عاماً من الذكور والإناث على المحكمة المختصة.
وصوت المجلس على توصيتن، نصّت الأولى على قصر عقد النكاح لما دون 18 سنة، ذكراً كان أم أنثى، على المحكمة المختصّة، أو مَن يقوم مقامها وفق الضوابط المرفقة، وأيدها 103 أعضاء، وعارضها 18. وتضمنت التوصية الثانية منع عقد النكاح لمَن يُتم 15 عاماً، وأيدها 79 فيما رفضها 45 عضواً.

وقال رئيس اللجنة الإسلامية الدكتور علي الشهراني لـ«الحياة»: «هذا الموضوع أخذ حقه من الدراسة المستفيضة داخل اللجنة، وتحت قبة المجلس، وكان الزملاء في اللجنة والمجلس طيلة مدة دراسة الموضوع حريصين على تحقيق مصلحة الشاب والفتاة، ومنع أي ضرر قد يحصل جراء التصرفات الخاطئة من بعض ضعاف النفوس، ومنع أي استغلال لهذا الزواج.«

واكد الشهراني أن جميع الأعضاء اتفقوا على وضع ضوابط لزواج من هم دون سن 18، «وهذه الضوابط تكفل حال تطبيقها منع أية تجاوزات أو استغلال. وقد تحقق هذا في قرارات المجلس التي خرج بها هذا اليوم.«

بدوره، قال الدكتور عيسى الغيث (أحد مقدمي التوصية) لـ«الحياة»: «استطال هذا الموضوع، ولكنه انتهى اليوم بانتصار كبير، إذ قرر المجلس توصيتين ترفع للمقام السامي، وهذه التوصية تحمي من هم بين 15 و18 عاماً، بأن يكون المنع من التزويج مقيداً بهذه الشروط التي تضبطه، وبهذا حققنا مكسبان مهمان وتاريخيان؛ الأول إنهاء تزويج الأطفال دون 15 عاماً تماماً في المستقبل، والثاني إنهاء تزويج ما بين 15 و18 من طريق المأذون، وربطه في القاضي، لضمان استيفاء الشروط الحامية لهما من الجنسين، وفي هذا مصلحة دينية ودنيوية للوطن والمواطنين.«

وأضاف الغيث: «نتطلع في مرحلة لاحقة لرفع سقف المنع المطلق إلى 18 عاماً، أسوة بما حسمناه اليوم لمن هم دون 15 من الجنسين»، متابعاً بالقول: «أسدلنا اليوم الستار على مرحلة يتم فيها تزويج أطفال دون 15 عاماً ومن دون حتى موافقة القضاء، أما اليوم وبعد الاعتماد السامي لهذه التوصية؛ سيكون ممنوعاً على جميع السلطات والناس عقد أي زواج دون 15 عاماً مطلقاً، ومن يخالف ذلك سينال عقابه.«

وجاءت المطالبة عبر توصية قدمها أربع عضوات في المجلس: لطيفة الشعلان، وموضي الخلف، ونورة المساعد، وفوزية أباالخيل؛ إلى جانب العضو عيسى الغيث.

وتضمنت التوصية: «أن يكون عقد النكاح للفتيات دون سن 18 عاماً وفق أربع ضوابط، هي: موافقة الفتاة والأم، والحصول على تقرير طبي من لجنة مختصة يؤكد أهلية الفتاة الجسدية والنفسية والاجتماعية للزواج، وألا يكون عمر الزوج أكثر من ضعف عمر الفتاة، وأن يكون عقد النكاح من طريق القاضي المختص بمثل هذه الأنكحة المشروطة.«

ورأى الأعضاء أن تزويج الفتيات القاصرات «مخالف للاتفاقات التي وقعت عليها السعودية، ومنها تصديقها على اتفاق حقوق الطفل الصادرة عام 1988»، موضحين في توصيتهم أن «الدراسات أثبتت أن الزواج المبكر له مضاعفات جسدية سلبية على صحة الفتيات، مثل ازدياد معدلات الإجهاض، والولادات الباكرة، وارتفاع نسبة وفيات المواليد»، لافتين إلى أن زواج القاصرات «يرتبط في ارتفاع المعاناة لاحقاً من الاضطرابات النفسية، مثل: القلق، والاكتئاب، والمخاوف الاجتماعية، ومشكلات التوافق الجنسي.«

شورى يستغرب حصول مطارات سعودية على مراكز متقدمة في الانضباط

وجه أعضاء في مجلس الشورى انتقادات لشركات الطيران، لعدم انضباطها في مواعيد رحلاتها ورفعها الاسعار في مقابل الخدمات، ما استدعى تدخل رئيس المجلس الدكتور عبدالله ال شيخ، وتذكيرهم بمناقشة صلب الموضوع: التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني.

وقال الدكتور سلطان آل فارح في مداخلته: «إن الهئية تعتبر حالياً أضعف من بعض شركات الطيران، لأن المواطن يتوجه إلى الهئيه للشكوى، ولكنها لا تستطيع إنصافه أو إعادة حقه»، وتسأل: «لماذا تسمح الهئية لبعض شركات الطيران بالتعديل المستمر في نظام التذاكر من دون أخذ رأي العملاء، بينما في الطرف الآخر تقصر في إعطاء العميل حقه في حال تأخرت الرحلات.«

وطالب آل فارح بتوضيح حول ما يتردد من أن بعض المطارات أخذت مراكز متقدمه في انضباط مواعيد الرحلات، وقال: «هذا شيء يدعو إلى الريبة، لأن هذا المطار لا يمكن أن يمر يوم من دون تأخر رحلات فيه.«

وتعجب أيضاً من تعامل بعض شركات الطيران في حال تأخرت الرحلات مع العملاء من خلال الزامهم الانتظار ست ساعات أو أكثر في مكان تنعدم فيه الخدمات، وأضاف أن «بعض شركات الطيران يختلف تعامل موظفيها في السماء عن الأرض، وبعض الشركات المستأجرة أكثر انضباطاً في المواعيد من غيرها.«

بدوره، طالب الدكتور اياس الهاجري، هيئة الطيران المدني بتوضيح أسباب التاخير في فصل الجانب التشريعي عن التنظيمي، وأشار إلى صدور مرسوم ملكي منذ حوالى سنتين، يقضي بفصل الجانب التشريعي عن التنظيمي، وكان من المقرر تنفيذ الفصل بشكل كامل قبل منتصف عام 2018.

وأضاف الهاجري: «على رغم زيادة الحركة الجوية في مطارات المملكة الدولية والداخلية، إلا أن الحركة في أجواء المملكة انخفضت 20 في المئة مقارنة في العام السابق». وذكر أن الهيئة في عام 2016 عدلت رسوم الطيران العابرة للأجواء المحلية، «فهل هذا التعديل في الرسوم له دور في انخفاض الحركة الجوية؟ وما الإيجابيات والسلبيات للتغيير على حجم الحركة؟«

من جهته، طالب الدكتور منصور الكريديس بتطبيق الاتفاقات الثنائية بين المملكة ودول أخرى، متعلقة في حقوق استغلال المطارات، والتاكد من أن شركات النقل الجوي العام والخاص استوفت حصصها بحسب ما نصت عليه هذه الاتفاقات، مطالباً الهيئة بتزويد المجلس بواقع هذه الاتفاقات، وهل خدمت مصالح المملكة الاقتصادية، ومصالح شركات النقل العام أو الخاص.
وذكر الكريديس أن من ضمن الاضرار الاقتصادية «عدم استغلال المملكة حصتها في مطارات الدول الأخرى، وأيضاً زيادة توطين الوظائف الوطنية عند استغلال المملكة كامل حصتها من هذه الاتفاقات.«
أعضاء: لائحة الأحداث تخالف النظام وبحاجة إلى مراجعة
ناقش مجلس الشورى أمس (الأربعاء)، مشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث، بعدما أجرت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تعديلات صياغية وتنظيمية على مواد مشروع اللائحة، ويتكون مشروع اللائحة من 35 مادة، تهدف إلى «التأكد من الاختصاصات والترتيبات التي تخص استلام الحدث، وما يترتب على استلامه والإجراءات التي تقوم بها الدار بعد استلامه، وكذلك التأكد من الالتزامات التي تقوم بها الدار لتكون مكاناً مناسباً للتحقيق مع الحدث ومحاكمته والعيش فيه، وكل ما يتعلق بذلك من برامج وأنشطة وضوابط تسليمه بعد انتهاء إقامته في الدار.«
وقالت الدكتورة نورة المري: «إن اللائحة مازالت بحاجة إلى مراجعة وتعديل بعض المواد، لتنسجم مع نظام الأحداث، ومنها مايتعلق في التوقيف والمحاكمة»، مبينة أن اللائحة «لم تفرق بين الحدث الموقوف والحدث المودع، فالمادة السادسة ذكرت أن على الدار أن تهيئ مكانا للمحاكمة، وهو ليس من اختصاص الدار، وإنما من مهام المحكمة.«
وأشارت إلى أن اللائحة ركزت على «المكتبة العلمية والثقافية والكتب والمحاضرات التوعوية والقنوات الفضائية ذات الأثر الحميد في إعادة تأهيل الحدث»، فيما غاب عن من وضع هذه الفقرات أن الحدث الذي يقل عمره عن 18 عاما، وفِي هذا العصر تحديداً ليس بحاجة إلى هذه النوعية من التوعية التي قد تنفره من الكتب أكثر ما تعيد تكوين الشخصية السوية التي تستدعي مراعاة المرحلة العمرية والنفسية له، وهذه المرحلة بحسب إجماع المختصين، تميل إلى التعلم بالاستمتاع، وإلى التوجيه غير المباشر باستخدام القصص مثلاً، والشخصية القدوة المشابهة للظروف التي مروا بها، واستطاعوا أن يتغلبوا عليها ليصبحوا أشخاصاً صالحين.«
وحملت اللائحة، دور الأحداث مسؤولية اتخاذ اللازم إذا أتم الحدث 18 عاماً، ومازال عليه محكومية لم ينته منها، وقالت المري: «هذا ليس من مسؤولية الدور، والنظام كان واضحاً في هذه الجزئية تحديداً، وذكر أنه إذا أتم الحدث 18 عاما يُحول إلى السجن لإكمال محكوميته، فبدلاً من أن تفسر اللائحة النظام لجأنا إلى العكس لتفسير اللائحة من طريق النظام.«

وحول الحدث الموقوف، ذكرت أن «اللائحة تعاملت معه كما تتعامل مع الحدث المودع، ولم تفرق في الإجراءات المتبعة مع كلا منهما»، مضيفة: «كان بالإمكان التفريق بين الإجراءات المتخذة مع الموقوف والمودع.«
وذكرت اللائحة أن على الوزير أن يصدر لائحة بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان، للتعامل مع سلوكيات الحدث وواجباته وحقوقه والمحظورات عليه، وهي بذلك تقر بأن اللائحة مازالت بحاجة إلى المزيد من المواد التي توضح هذا الجانب الإنساني. وطرحت تساؤلات حول سبب عدم تغطية هذا الجانب في هذه اللائحة خصوصاً أنها أوردت واجبات ومحظورات داخلها.
وأضافت المري أن «اللائحة مازالت بحاجة إلى المزيد من المراجعة والدراسة حتى تغطي الجوانب التي أشار لها نظام الأحداث بشكل دقيق وفعال»، مؤكدة ضرورة توضيح جميع واجبات وحقوق الأحداث داخل هذه اللائحة مع توضيح للإجراءات الجزائية حتى تصبح اللائحة مكتملة مضموناً، ومنسجمة مع النظام.
بدوره، طالب العضو الدكتور هادي المقبل، اللجنة بزيارة ميدانية لإحدى دور الاحداث والاطلاع على الأوضاع فيها، داعياً إلى تصنيف أعمار الأطفال، ويراعى التوافق العمري بينهم، وطالب بإضافة بند أحقية الطفل بمقابلة ذويه ومحاميه، وإنشاء سجل طبي لكل طفل خلال أسبوع من دخوله الدار، يثبت فيه خلوه من المواد المخدرة، وكذلك سجل نفسي واجتماعي للطفل، لمراقبة حاله كاملة.
من جهته، تساءل الدكتور محمد المزيد: «كيف تطلب اللجنة إنشاء صالات رياضية وأماكن بيع ومدارس داخل الدار وغالبية مباني الدور مستأجرة، ولا يمكن تطبيق ذلك؟»

«المحاكم العمالية» تفعل إيقاع الغرامات المالية للمتأخرين في دفع الرواتب

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731925

كشفت وزارة العدل عن بد تفعيل المحاكم العمالية إيقاع غرامات للمتأخرين في دفع الرواتب على كل من ماطل في أداء حق العامل ودفع أجره في الوقت المحدد.
وأشارت العدل في تغريده عبر حسابها في تويتر إلى أن المادة 94 من نظام العمل نصت على «إذا ثبت لدى المحكمة أن المدعى عليه لم يدفع للعامل لديه الأجر في الوقت المستحق مماطلة ودون أي مسوغ أو مبرر مشروع أوقعت عليه غرامات مالية بما لا يتجاوز ضعف الأجر»
وأوضحت الوزارة إلى أن الأثر الناتج عن تفعيل المادة، يحد من تأخر أصحاب العمل في دفع حقوق العاملين، وتقليص تدفق القضايا والمنازعات المتعلقة بالأجور، وتفعيل دور الوسائل البديلة في تسوية المنازعات، وتوفير بيئة عمل آمنة.

المنيف لـ "المدينة" : لدينا نظام خاص للحماية من العنف ضد المرأة

رهف صغيرة غرر بها.. وكندا استقبلتها كمهاجرة وليس إنسانياً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609778

ابتهاج منياوي - جدة
نفت د.مها المنيف، المدير التنفيذي ومؤسسة برنامج الأمان الأسري الوطني في تعليقها على قضية رهف أن تكون للرغبة الشخصية بالهجرة علاقة بموضوع الولاية أو التعنيف.. لأن خيارات مناهضة الولاية أو التعنيف كثيرة والهجرة آخرها وأسوأها.. وقالت إن استخدام رهف لموضوع الولاية والتعنيف كان للحصول على حق الهجرة فقط، وقد ذكرت معلومات خاطئة، وهنا نضع الإيضاحات التالية.
نظام مكافحة العنف ضد المرأة

العنف ضد المرأة وكثير من الدول تفتقر لنظام متخصص في هذا المجال ومنها كندا، هذا النظام صدر عام ٢٠١٣ ويجرم العنف ضد المرأة.
بناء على هذا النظام وضعت المملكة خدمات للنساء المعنفات منها خط تبليغ ١٩١٩ يعمل ٢٤ ساعة ودور إيواء ومراكز استماع وتدخّل لحماية المرأة.
تحاول المراكز ودور الإيواء إصلاح ذات البين بوسائل اجتماعية ونفسية عدة أحدها هو طلب توقيع المعتدي على تعهد بعدم التعدي على الضحية وبحال التكرار يتم تطبيق النظام عليه بالسجن والغرامة.
بناء على إحصائيات ٢٠١٧ فإن ٦٠-٧٠ ٪ من بلاغات العنف ضد المرأة الواردة إلى ١٩١٩ والتي تم التدخل بها من قبل مراكز الحماية ودور الإيواء قد تم حل المشكلة بين الأفراد المتنازعة ومن بين هذه الحلول وليس حصريًا هو توقيع التعهد.
تبقى ٣٠٪ من البلاغات يستمر العنف فيها، إما لمشكلة اضطرابات بالمعتدي أو الضحية أو لمشكلات قبلية إلخ.
هذه النسبة تعتبر من النسب الجيدة في العالم لصعوبة حل المنازعات الأسرية لما يحكمها من أمور عدة كوجود الأطفال والقبلية واعتماد بعض النساء اقتصاديا على الرجل.. الخ.
العنف ضد المرأة آفة عالمية تشتكي منها جميع الدول.. الدول التي عملت على هذا الملف من بدايات القرن الماضي ما زالت تعاني منه. وجود قانون وخدمات للمرأة تقلل من حدة العنف وتحمي المستضعفين، لكن لا تستطيع القضاء عليه.
هروب النساء أو الهجرة هو أسوأ الحلول والدراسات تؤكد ذلك لكن التبليغ عن العنف والمتابعة مع الجهات المختصة وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا هو الحل الأمثل.

»العدل": 7 سندات لتطبيق التنفيذ الجبري للحقوق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609783

أمين رزق – جدة
أكدت وزارة العدل عدم جواز التنفيذ الجبري، إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار حال الأداء.. وأشارت إلى أن أبرز 7 سندات تنفيذية، هي: الأحكام، والقرارات والأوامر الصادرة من المحاكم، وأحكام المحكمين المذيلة بأوامر التنفيذ؛ وفقًا للنظام، ومحاضر الصلح الصادرة من الجهات المخولة بذلك، والأوراق التجارية. كما تشمل العقود والمحررات الموثقة الأحكام والأوامر القضائية، والأوراق العادية، التي يقر باستحقاق محتواها كليًا أوجزئيًا، والعقود والأوراق، التي لها قوة سند التنفيذ بموجب النظام.

أطباء سعوديون على رصيف البطالة!..

35

حقوق الإنسان في الصحافة

وزارة الصحة: يرفضون العمل خارج مناطقهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609777

أحمد الجهني - جدة

على الرغم من الطفرة الكبيرة في افتتاح الكليات الطبية والصحية إلا أن نسبة توطين الأطباء في القطاع لازالت في مستوى 27-30% على أقصى تقدير فيما تشير هيئة التخصصات الصحية إلى وجود أكثر من 6 آلاف طبيب يبحثون عن عمل، وفي حين يرى البعض أن مشكلة الإحجام عن العمل في القطاع الخاص ترجع بالدرجة الأولى إلى الرواتب، تُحمِّل وزارة الصحة الإطباء المسؤولية الكاملة عن ذلك بدعوى عدم رغبتهم في العمل خارج المناطق التى يقيمون بها، ويتساءل كثيرون عن جدوى التوسع الكبير في افتتاح هذه الكليات طالما لم تدفع باتجاه دعم التوطين في هذا المجال الحيوي في ظل شكاوى من تكدس العيادات، وضعف أداء بعض الأطباء الوافدين، وقد حدا ذلك بالبعض للمطالبة مؤخرًا بالتريث في القبول بالأقسام الطبية طالما ستظل البطالة قائمة بين الخريجين، لاسيما وأن كلفة الدراسة بالتخصصات العملية مرتفعة.

ليموزين واكسسوارات

في البداية تقول د. هنادي عبدالله - طبية أسنان عاطلة - منذ عامين كان التخصص والمؤهل الذي أحمله عقبة في الحصول على وظيفة بعيدًا عن تخصصي فعند التقدم إلى أي جهة للعمل وبمجرد الاطلاع على السيرة الذاتية تتغير الملامح من مسؤولي الجهة التشغيلية بحجة أنها طبيبة فهل تقبل العمل بمحل تجاري »للأكسسوارت» أو الملابس النسائية، لذلك بحثت عن حلول أخرى باستبعاد «وثيقة الطب» وهنا الخبرة عقبة أخرى رغم أنه ليس مقبولاً في داخلي العمل في تخصص غير «الطب» إلا أنه ومع ذلك لم تنجح المحاولات.

أما الدكتور وديع إبراهيم - طبيب عاطل - اختصر قصته بقوله: «وضعت شهادة الطب في أحد الأدراج وعملت «كابتن» في إحدى شركات الأجرة»، وأردف: «مؤلم ومؤسف عندما أتذكر سنوات أهدرت مليئة بالأمل ولكن الانتظار والأمل سيد الموقف.

وقالت د. ريناد الغامدي - طبية أسنان - لم تجد بدًا من الخروج من وحل البطالة بعد سنوات عديدة قضتها تعلمًا وتأهيلاً في مجال طب الأسنان إلا التوجه للقطاع الخاص والذي كنت أظنه يحقق الرغبة والأمنية في مزاولة هذه المهنة الإنسانية والمهمة مع تحقيق الطموح والأمنية كاكتساب خبرة وزيادة مهارة ومردود مادي يفي لمتطلبات الحياة.. إلا أن العقبات من الصعب تجاوزها والاشتراطات تنطبق على «السعوديين» فقط، فالعمل يستمر إلى 9 ساعات يوميًا خلال الأسبوع مع إجازة يوم واحد فقط والمرتب المادي 4000 ريال شهري.. كل ذلك سلمنا به ورضينا إلا أن اشتراطًا جديدًا طرأ لضمان الاستمرار وهو ضرورة التسويق للمستشفى الخاص، وذلك بإحضار مرضى ومراجعين وعد ذلك شرطًا للحصول على »المرتب المتدني» من الأساس.. والغريب في الأمر أن هذه الاشتراطات لا تطبق على الجميع، بينما في «القطاع الخاص» يمنح الوافد نسبًا على المراجعين وميزات أخرى متعددة، والمثير للدهشة أننا في ظل عدم مطالبتنا بها نواجه بوضع العراقيل والشروط التعجيزية المحبطة.

زقزوق: تدني رواتب القطاع الخاص وراء الأزمة

يقول دكتور حازم زقزوق - رئيس لجنة المستشفيات بغرفة جدة التجارية والمدير التنفيذي لمجموعة الأندلسية الطبية : إن القطاع الصحي الخاص غير قادر على التوطين بسبب المشكلات الهيكلية التي يواجهها والتي تتمثل في تدني أسعار الخدمات التي تفرضها شركات التأمين، والنتيجة تدني المرتبات بينما يطمح الخريجون السعوديون إلى رواتب مجزية مماثلة لما يقدم في القطاع الحكومي وهو أمر مشروع لهم، واستبعد د.زقزوق أن يكون مستوى التأهيل العلمي للخريجين عائقًا أمام توظيفهم، مشيرًا إلى أن هيئة التخصصات الصحية أطلقت برامج ودبلومات تدريبية لأطباء الأسنان لرفع مستوى تأهيلهم مؤخرًا، ولفت إلى أن الأمل معقود حاليًا على مجلس الضمان الصحى والمجلس الصحي السعودي في النظر إلى مشكلات الأسعار وعدالة العلاقة بين أطراف المعادلة لتحقيق معدلات أعلى في التوطين.

لمياء: 90% من أطباء الأسنان وافدون بدون تأهيل مناسب

وضحت د.لمياء البراهيم -استشارية الجودة وسلامة المرضى- أنه في عام 1426هـ عندما بدأ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث كانت هناك حاجة ماسة لتوطين الوظائف الصحية لتوائم حاجة السكان الذين كان عددهم حينها 23 مليون نسمة ليصل في عام 1438هـ إلى 32.5 مليون نسمة، وواكب ذلك طفرة في زيادة عدد أطباء الأسنان من 4975 إلى 15625 طبيبًا في عام 1438هـ، بمعدل ارتفاع من 2.14إلى 4.8 طبيب لكل 10000 نسمة.

وما زالت 28 كلية تخرج ما يزيد عن 1300 طبيب سنويًا، وأشارت إلى أنه من ناحية الأرقام يمكن القول بوجود اكتفاء ينعكس على مؤشرات صحة الفم والأسنان، ولكن يبقى السؤال عن سر قوائم الانتظار لعلاج الحالات العادية والمتخصصة، وفي السياق ذاته نجد 90% من عدد الأطباء في عيادات الأسنان الخاصة من الوافدين، وكثير منهم يزاول مهنته بتخصصات دقيقة أو تجميلية بدون تأهيل مناسب.

ولفتت إلى إعلان ترتيبات جديدة لتوطين وظائف طب الأسنان في بداية العام الماضي ولكن التطبيق على أرض الواقع يواجه العديد من الصعوبات منها ضعف الرواتب المعروضة، وفرض عمولة للطبيب على حسب عدد المرضى الذين يعالجهم، وطلب العديد من المراكز الطبية وجود خبرة مع أن الغالبية خريجون جدد، فضلاً عن أن من يتولى مسؤولية اختيار المتقدم على الوظيفة وافدون في الأغلب ستتعارض مصالحهم مع التوطين، وأكدت أن الضغوط التي يعاني منها الطبيب في القطاع الخاص ترجع إلى التركيز على الربحية مقارنة بالجودة والتخصص، وشددت على أن التدخل الحكومي ضرورة لتعديل ظروف التوطين لهذا التخصص ومواجهة التحديات، ومنها تحسين رواتبهم، واشتراط السعودة على مسؤولي التوظيف، وفتح مجال العمل الخاص في الفترة المسائية بعيادات الأسنان الحكومية.

عبير: تكدس في العيادات وبطالة بين الأطباء

أكدت عبير سعيد الوكيل أخصائية موارد بشرية أن المستشفيات الحكومية على وجه الخصوص تستقبل في اليوم آلاف المرضى، وأمام عيادة الطبيب الواحد قد نجد في الانتظار ما يقارب 100 مريض أو أكثر في الفترة الصباحية مشيرة إلى أن ذلك يمثل عائقًا أمام التنظيم والإنجاز وهدرًا لطاقة الطبيب والمريض على حد سواء، مشيرة أنه وفقًا لآخر الإحصائيات فإن عدد الأطباء السعوديين العاطلين عن العمل خلال عام 2018 والمقدر بـ6 آلاف طبيب يطرح سؤالاً عن الوضع بعد سنوات في ظل غياب أي حلول جذرية. وأشارت إلى أن الاهتمام بالكادر الصحي سواء بتوظيفه أو تدريبه من أهم مهام الوزارة ولا تبرير لوجود عاطلين، لأنه لا يوجد طبيب لا يرغب بمزاولة مهنته، مقترحة توفير وظائف تعاقد منتهية بالتثبيت بعد تجاوز الطبيب فترة معينة من الخدمة، وأكدت على ضرورة وجود إحصائية شاملة لجميع المستشفيات التي تعاني من نقص الكادر الطبي، وتكثيف الدورات التدريبية للأطباء حديثي التخرج للوصول إلى التأهيل اللازم وفتح منصة استشارية يعمل بها أطباء عاطلون عن العمل عبر الإنترنت أو تطبيقات الهواتف الذكية.

الصحة: نعاني عجزًا.. والسعوديون يرفضون العمل بعيدًا عن مناطقهم

وقد عزت وزارة الصحة أسباب البطالة بين الأطباء السعوديين لظروفهم الاجتماعية التي تحتم عليهم العمل في مناطقهم، وأضافت في رد على استفسار لـ»المدينة «حول استمرار الأطباء الوافدون بينما يوجد آلاف من الخريجين السعوديين بلا عمل في تخصصات نادرة، أن الحاجة قائمة للأطباء والممارسين الصحيين بشكل عام، ولفتت إلى وجود نقص في كافة التخصصات الطبية باستثناء «طب الأسنان العام» مع الاحتياج إلى التخصصات الدقيقة في التخصص نفسه، ووفقًا للإحصائيات، فإن إجمالي عدد الأطباء بمستشفيات المملكة بلغ 89675 طبيبًا، منهم 23979 سعوديًا، بنسبة 26.7%، موزعين على 274 مستشفى في 20 منطقة إدارية.

هيئة التخصصات:

6آلاف طبيب يبحثون عن عمل

كشفت دراسة حديثة أجرتها مؤخرًا الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، عن واقع القوى العاملة الصحية خلال 10 سنوات، في الفترة من 2018 إلى 2027، أن عدد الأطباء السعوديين الباحثين عن عمل حاليًا في القطاعين الحكومي والخاص يقدّر بحوالى 6 آلاف، وذلك من واقع بيانات «جدارة» ووزارة العمل، وأبرزت الدراسة أهمية رفع عدد الأطباء السعوديين إلى 51 ألفًا في نهاية مدة الدراسة مقابل 25 ألفًا في الوقت الراهن، متطلعة إلى تراجع أعداد الوافدين من 68 ألفًا حاليًا إلى 34 ألفًا في نفس الفترة.

وأشارت إلى احتضان المملكة 37 كلية للطب البشري، 8 منها خاصة، فيما بلغ عدد الدارسين حوالى 26 ألفًا، بينهم 11 ألفًا من الإناث، ولفتت إلى وجود 8 كليات لم تخرج طلابًا في الطب بعد، وتوقعت الدراسة تخرج 3210 طلاب وطالبات خلال العام الحالي، يرتفع عددهم إلى 4868 خلال 5 أعوام، فيما يبلغ عدد طلبة الطب المتوقع أن تنتهي دراستهم في الخارج خلال 5 سنوات حوالى 2533 طالبًا.

أبرز توصيات مؤتمر «واقع القوى الصحية السعودية العاملة خلال السنوات العشر المقبلة:«

إيقاف افتتاح كليات طب بشري وطب أسنان وصيدلة حتى عام 2030م

قصر الابتعاث الخارجي على الدراسات العليا

تقليص المقبولين داخليًا في تخصصي بكالوريوس طب الأسنان والصيدلة بنسبة 50% حتى عام 2022م

تقنين منح تأشيرات طبيب وصيدلي عام للمنشآت الصحية الخاصة

الاستمرار في إيقاف منح تأشيرة طبيب أسنان عام
زيادة القبول والابتعاث داخليًا وخارجيًا تدريجيًا في شهادات التخصص للدراسات العليا
إضافة التقييم الإكلينيكي كشرط للترخيص المهني في الطب البشري والأسنان والصيدلة والتمريض
منح خريجي التمريض ممن فشلوا في اجتياز اختبار الترخيص المهني درجة فني تمريض
السماح للصيدلانيات السعوديات بالعمل في الصيدليات المجتمعية الملحقة بالمنشآت أوالمجمعات التجارية
دراسة إقرار نظام الدوام المرن والعمل الجزئي بالوظائف الصحية
إقرار بدل طبيعة عمل لجذب التمريض للعمل في أقسام العناية الحرجة والطوارئ

«الصحة»: يحق لـ"الحامل" التوقيع والموافقة حال الولادة.. ولا يلزم توقيع ولي الأمر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699408

»عكاظ» (النشر الإلكتروني)
أكدت وزارة الصحة أنه يحق للحامل التوقيع والموافقة عند أي إجراء يخصها حال الولادة، ولا يلزم توقيع ولي الأمر.
وأضافت الوزارة عبر حسابها في «تويتر» اليوم (الأربعاء) أنه يحق أيضا للحامل معرفة حالة الحمل إن وجد والعمر الحملي والتاريخ المتوقع للولادة، وكذلك معرفة الطريقة المتوقعة للولادة (طبيعية، قيصرية، طرق مساعدة.(
وأشارت إلى أن من ضمن حقوقها ألا يتم قص العجان عند الولادة إلا للضرورة وبعد موافقتها الشفهية والاطلاع على المعلومات والخيارات المتاحة لها، واختيار تفاصيل ولادتها الطبيعية مثل خطة الولادة، الولادة الفريزية وغيرها من مجموعة كاملة من الخيارات المتاحة.
وتابعت الصحة أنه يحق للحامل وجود مرافق خلال الولادة سواء من أفراد الأسرة أو الصديقات إذا كان تجهيز غرفة الولادة يسمح بهذا ولم يكن في وجوده تعدٍ على خصوصية الآخرين ممن هم في وضع الولادة، وكذلك يحق لها حرية الحركة أثناء المخاض، وتشجيع الوضعيات المستقيمة، ما لم تلزم حالتها الصحية أو حالة جنينها غير ذلك، إضافة إلى أنه من حق الحامل الحصول على الدعم الاجتماعي والعاطفي والجسدي المستمر أثناء المخاض والولادة من مقدمي الرعاية وحفظ كرامتها في بيئة آمنة لا تهديد فيها.

جامعة أميركية تطلع على جهود المملكة بحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=357901&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2019-01-16 11:38 PM

استقبلت هيئة حقوق الإنسان، في مقرها الرئيس بالرياض أمس، وفدا من طلاب الدراسات العليا في كلية الدراسات الدولية بجامعة جونز هوبكنز الأميركية، وكان في استقبالهم رئيس الهيئة الدكتور بندر محمد العيبان، وعدد من أعضاء وعضوات مجلس الهيئة.

واستعرض العيبان أمام الوفد جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مبينا أن الجهود الوطنية في هذا الإطار انطلقت من التزام المملكة بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ حياة الإنسان وحقوقه، واتخذت المملكة في هذا الإطار إجراءات تشريعية وتنظيمية عدة لَبّت ما جاءت به الشريعة، وراعت هذه الإجراءات متطلبات وبنود الاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفا فيها .

كما منحت الدولة أولوية قصوى لحقوق الإنسان، وذلك خلال النظام الأساسي للحكم عبر مادته الـ«26» التي تنص على (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية)، إضافة إلى الأنظمة الأخرى المتعددة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقال العيبان، إن «حقوق الإنسان حظيت برعاية خاصة منذ توحيد المملكة، وتحرص الدولة على أن تجعل حمايتها وتعزيزها منهجا ثابتا في جميع تدابيرها المتخذة، ومرتكزا في خططها التنموية المتتالية، وقد تُرجم هذا الحرص ببناء إطار نظامي ومؤسسي قوي، يحمي ويعزز حقوق الإنسان دون تمييز.«

وتم خلال الزيارة تقديم عرض مرئي، اطلع خلاله الوفد على جهود المملكة والهيئة في مجال حقوق الإنسان، واستمع لشرح عن أقسام الهيئة وعملها ومهامها واختصاصاتها، وجهودها في خدمة الفرد والمجتمع.

المرأة السعودية كانت فأصبحت!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618405

نايف معلا

ملف المرأة السعودية هو الأكثر استغلالاً في عمليات التسييس والأدلجة التي تمارسها دولٌ ومنظمات ووسائل إعلام وأفراد! فمن أولئك من يعرب عن بالغ قلقه إزاء وضع المرأة المتدهور في السعودية - على حد تعبيره - وهو في الحقيقة يعبر عن أجندات سياسية ربما يُوجد من بينها ما يمثل انتهاكاً لحقوق المرأة! ومنهم من يأسى لحالة المرأة السعودية لأنها لا تتزوج إلا بموافقة وليها، أو لأن زوجها يقوم عليها (القوامة)، أو لأنها لا ترث قدراً مساوياً لما يرث الذكر في كل الأحوال، أو لأنها لا تملك أن تلجأ إلى عمليات إجهاضٍ آمنة في غير حالات الضرورة، أو لوجود قوانين تدفعها لعمليات الإجهاض غير الآمن، أو لأن المراهقات منهن لا يجدن وسائل منع الحمل في المتناول، ولا يجرى لهن فحص الحمل في

المدارس، أو لأنها لا تملك الحرية في أن ترقص عارية الجسد (وليس حافية القدمين) وغيرها من المفاهيم الثقافية، التي أُقحمت في دائرة حقوق الإنسان بذريعة عالميتها!

لا أنفي وجود ملاحظات أو انتقادات مُحقة بين دواعي القلق أو الشواغل التي تُثار من حين إلى آخر، سواء أكانت تثار بدوافع سياسية أم أيديولوجية أم بدوافع موضوعية! فإلى وقت قريب كانت المرأة السعودية محرومةً من حقوقها الأساسية أو فروع منها، كالتعليم، والصحة، وحرية الرأي والتعبير، وتكوين الجمعيات، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، والحياة الثقافية وغيرها من الحقوق!

القصد من استحضار دوافع تلك الانتقادات هو أن الذي ينتقد بموضوعية، سيخلص إلى أن السعودية حققت تقدماً كبيراً في هذا الملف، بل إنها انتقلت في بعض جوانبه من طور الالتزامات (Obligations) إلى طور أفضل الممارسات (Best Practices)، وأن الذي ينتقد منطلقاً من دوافع سياسية أو أيديولوجية سيظل ينتقد دائماً، وسينفخ في الطفيف من الهنّات أو الفردي من الممارسات حتى تصبح في مقام الصارخ أو الممنهج من الانتهاكات! لا يهم، المهم حقاً هو مواصلة هذا التقدم الملحوظ في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة مع التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية والقيم العربية الأصيلة التي تدخل في دائرة مكارم الأخلاق.

كانت المرأة السعودية محجوبة عن التعليم، فأصبحت اليوم تنافس الرجل في التعليم بشقيه العام والعالي، إذْ تظهر الإحصاءات في 2018 زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العام والعالي لم تكن المرأة السعودية ممثلة في مجلس الشورى، ثم أصبحت تشارك في أعماله كمستشارة، ولكنها اليوم عضوٌ كامل العضوية فيه بعد صدور الأمر الملكي رقم أ/44 بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 2013 الذي قضى بتعديل المادة (3) من نظام مجلس الشورى لتصبح المرأة عضواً كامل العضوية في المجلس؛ وأن تشغل نسبة 20 في المئة من مقاعد العضوية كحدٍ أدنى، وهذه نسبة تفوق نسبة تمثيل المرأة في برلمانات الكثير من الدول.

المرأة السعودية اليوم تحتل مناصب مهمة كنائب وزير ومدير جامعة، ورئيس لمجالس إدارة عدد من الشركات، هذا إضافة إلى تمكينها من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص.

كانت المرأة السعودية لا تستطيع الانتخاب فضلاً عن ترشيح نفسها في الانتخابات البلدية حتى صدور نظام المجالس البلدية بالمرسوم الملكي رقم (م/61) بتاريخ 1 آب (أغسطس) 2014 الذي قرر حق المرأة في الانتخاب والترشح في المجالس البلدية على قدم المساواة مع الرجل.

حتى عام 2017، كانت المرأة السعودية لا تحصل على الكثير من الخدمات إلا بعد حصولها على موافقة أو إذن من ولي الأمر، فصدر الأمر السامي رقم 33322 بتاريخ 18 نيسان (أبريل) 2017 الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.ولم تكن المرأة السعودية حتى وقت قريب تعمل في المجالات القانونية كالمرافعة في المحاكم، والعمل في النيابة العامة وتقديم الاستشارات القانونية! اليوم أصبحت تعمل في هذه المجالات أو متاح لها العمل فيها على قدم المساواة مع الرجل.

لم يكن مسموحاً للمرأة السعودية أن تقود السيارة حتى أيلول (سبتمبر) 2017، فصدر الأمر السامي رقم 905 بتاريخ 26 سبتمبر 2017 الذي قضى باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - للذكور والإناث على حدٍ سواء، وقد بدأت المرأة في السعودية ممارسة قيادة السيارة فعلياً في 24 حزيران (يونيه) 2018.

لم تكن المرأة تتلقى التربية البدنية في المدارس، ولا يسمح لها بالدخول إلى المنشآت الرياضية، ولكنها اليوم تمارس الرياضة في المؤسسات التعليمية، وتتابع الأنشطة والفعاليات الرياضية عن كثب في منشآتها وميادينها من دون قيود أو عراقيل. وللحديث بقية!

أداء الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698623

عيسى الحليان

من أهم أهداف برنامج التحول الوطني العمل على تطوير العمل الحكومي وتأسيس بنيته التحتية بما يواكب تحقيق رؤية المملكة 2030 وإعداده لاستيعاب مؤشراتها وذلك عن طريق كفاءة العمل والتخطيط المشترك الحكومي، ويستهدف البرنامج تحقيق التميز في الأداء الحكومي وهو البعد الأول الذي جاء في مقدمة الأبعاد الثمانية لتغطية مساهمة الأهداف الإستراتيجية لبرنامج التحول الوطني، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين إنتاجية موظفي الدولة وتطوير الحكومة الإلكترونية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الشفافية في جميع قطاعات الحكومة ودعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال وضمان تجاوب الجهات الحكومية مع مراجعيها.

وكل هذه الأهداف السبعة جاءت في متن الملخص التنفيذي لخطة التنفيذ لبرنامج التحول الوطني الذي صدر في شهر رجب الماضي، ومثل هذه الأهداف السبعة تعد أهدافاً كبيرة وهامة تتجاوز أهمية دورها لتحقيق التميز في الإداء الحكومي إلى ما هو أهم وأشمل وهو التغيير في إدارة التنمية، لكن علينا أن نعترف به في نفس الوقت أنها أهداف قد يصعب تحقيقها ما لم يتم عمل مؤشرات دقيقة لها، فلو أخذنا واحداً من هذه الأهداف مثلا، وهو تحسين إنتاجية موظفي الحكومة، لوجدنا أنه ورغم كونه هدفاً محورياً في هذه الوثيقة إلا أن تأثيره يتجاوز مسألة تحسين الإنتاج الفردي وزيادة ساعات العمل إلى ما هو أهم وهو تحسين الإدارة الحكومية عموماً في كل القطاعات الهامة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها خلاف القيمة الاقتصادية المضافة التي سوف تجنيها البلاد من هذا التطور الرأسي لأداء الموظف، لكن بالمقابل من سيقوم بهذا التطوير وما هي آلياته، خصوصاً إذا كانت الأنظمة التي تشكل العمود الفقري للإدارة في الأجهزة الحكومية عموما تحتاج هي الأخرى إلى مراجعة شاملة.

لكن ما يجعلني أتفاءل في جدية وأهمية هذا البرنامج أنه اعتمد مؤشرات قياس لكل أهداف البرامج الإستراتيجية الثمانية، ويسعى لقياسها وإظهار النتائج وهي خطوة ممتازة وغير مسبوقة لتحقيق التميز في الأداء الحكومي لكل جهة على حدة.

مجلس الشورى و"زواج القُصّر"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618515

علي الجحلي

في مقالة سابقة لي استنكرت «رفض أعضاء الشورى تمرير توصية تمنع زواج البنات أو بالأصح الطفلات دون الـ15»، لأنهن كما قلنا ان تزويجهن في مثل هذه السن جريمة ضدهن من الممكن أن تدمر حياتهن من جميع الأوجه.

مجلس الشورى قبل أيام، وبعد أن بحث أصوات مواطنات ومواطنين وطبعاً من ضمنهم عضوات وأعضاء بالشورى، أقرّ تمرير هذه التوصية وكأنما أتونا «برأس غليص»، و«رأس غليص» لمن لا يعرف هو مسلسل أردني بدوي يتحدث عن شخصية شريرة لرجل اسمه غليص وكيف أن المطالبة برأسه طموح كبير لأعدائه مع إيمانهم بصعوبة تحقيق الأمر، وها هو «المجلس» تصور أنه بالموافقة أتى بـ«رأس غليص.»

صحيح أن المجلس في الفقرة نفسها اشترط لزواج من دون الـ18 موافقة المحكمة المختصة، إلا أن المحكمة المختصة لن تستطيع أن تقيم الفتى أو الفتاة بين يوم وليلة، إضافة إلى أنه هدر لوقت لا نحتاج إلى إضاعته، بينما كان تحديد السن بـ18 دون قيد أو شرط حاسم لكل هذا.

يا سيداتي وسادتي من أعضاء الشورى وسؤالي لمعارضي التمريرة التي ليست هي المطمح: هل يا ترى ستزوجين أو تزوج ابنتك إذا كان عمرها لا يتجاوز الـ15؟ لاحظوا أننا نتحدث عن التاريخ الهجري يعني أن أنها فعلياً أقل من 15 عاماً.

سبق لنا أن تحدثنا من قبل عن أن موافقة الفتاة شرط من شروط الإسلام لإتمام الزواج، لكن أود سؤالكم مرة أخرى: ما هي المبررات المقنعة بأن بنت أو ابن الـ15 تستطيع أو يستطيع استيعاب قضية منزل زوجي وإنجاب وإدارة حياة مستقلة؟ أرجو أن نضع حداً عمرياً للزواج كما أن هناك سن قانوني لقيادة السيارات والسفر للخارج، إذ إن الزواج كمؤسسة حياة لا يقل أهمية عن موضوع قيادة أو سفر، لماذا يتبدد ذلك عندما يتعلق الأمر بالزواج؟

عضو الشورى الدكتورة منى آل مشيط سبق لها أن تساءلت في ندوة أقيمت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في حديث بعد السماح للمرأة بقيادة السيارة عن التناقض الذي يتيح للمرأة أن تتزوج وتنجب في سن الـ16 بينما لا يتقبل المجتمع لها أن تقود السيارة وهي في الـ18؟

على المستوى الشخصي لم نسمح لابننا، زوجتي وأنا، بأن يستقل سيارة أجرة إذا أراد إلا بعد أن بلغ الـ18 لأننا نخشى عليه فهو لا يزال طفلاً، فكيف يراد لمن هو في عمره أو أقل بأن يتزوج أو تتزوج؟

ليس من المنطق أن ننتظر في كل مرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن يتدخلا مرة تلو المرة كلما عرقل «الشورى» أموراً حيويةً كهذه، لأن الإحاطة بكل شيء في دولة كبيرة كالسعودية تتطلب أجهزة كبيرة لذلك.

لا أتهم الأعضاء بتعمد ذلك، لكنني أخشى أن السبب هو كونهم لا يرغبون البتة في الاصطدام بتيار المحافظين المتشدد، وهذه كارثة بحد ذاتها.

لكي تتواكب ورؤية 2030 يجب أن تتحرك ملفات الشورى المعلقة، فموضوع كزواج القصّر لم يحسم حتى الآن، مع أنه طرح منذ سنوات، فإلى متى ستنتظر المرأة يا ترى؟

إسقاط الجنسية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 جماد أول 1440هـ - 14 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731320

د. أحمد الجميعة

تحويل القضايا الفردية في المجتمع السعودي إلى رأي عام محلي أو دولي لم يعد يتم في إطار حقوقي، أو إنساني، أو حتى شخصي، بل تجاوز ذلك إلى تسييس تلك القضايا في مهمة تشويه منظومة القيم السعودية، وإقحام النظام السياسي على أنه طرف يتحمّل مسؤولياته، أو أنه سبب لما حدث وسيحدث مستقبلاً، من دون أن يكون هناك تفريق بين موقف فرد أو موقف حكومة أو دولة.

آخر تلك القضايا فتاة مراهقة تصل إلى بانكوك وتروي قصتها ومطالبها، وإعلام مضاد يتصيّد ويضخّم الأحداث؛ ليأخذ دوره في الإساءة والتشويه والتضليل، والأهم التسييس بإسقاط فاضح على الحكومة ونظامها السياسي، وهو أمر مرفوض، وغير مقبول، ولا يمكن أن يستساغ أن تتحول السعودية الدولة الأهم في المنطقة والعالم إلى حملة تشويه على أساس تصرفات أفراد غير محسوبة.

هناك من يرى أن الحل في القضايا الفردية أن تبتعد الحكومة عنها ولا تكون طرفاً فيها، وهذا الكلام غير دقيق، خصوصاً حينما تصل القضية إلى أطراف خارجية، ويتم تصعيدها بشكل أو بآخر على أن طرفها سعودي، وهذه الكلمة أو الهوية بحد ذاتها مغرية لمنظمات وهيئات إنسانية دولية ووسائل إعلام تدعي الحياد أن تتاجر فيها، وتتخذ منها موقفاً متصلباً من السعودية الدولة والنظام.

الحل في مثل تلك القضايا الفردية التي يتم تسييسها من أطراف خارجية هو الرجوع إلى المادة (13) من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر عام 1374هـ، وهي إسقاط الجنسية لمبررات قانونية نص عليها النظام، وهي: إذا دخل في جنسية أخرى، أو عمل في القوة المسلحة لإحدى الحكومات الأجنبية بدون موافقة مسبقة، أو إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع المملكة، أو قبِل وظيفة حكومية خارجية وأُمر بتركها ولم يستجب، حيث يمكن تطبيق تلك المواد على حالات كثيرة تدعي أنها معارضة سعودية في الخارج، أو أخرى يتم تهيئتها بحجة طلب اللجوء لتؤدي دورها مستقبلاً.

نحتاج فعلاً لتطبيق النظام في إسقاط الجنسية السعودية، بل ونعدل المادة (13)من النظام لتشمل حالات أخرى لم يتم الإشارة إليها مثل من يطلب اللجوء السياسي، أو يتم توظيفه خارجياً للإساءة إلى وطنه، واتخاذ إجراءات أكثر وضوحاً وصرامة في التعامل مع المرتزقة والنفوس المريضة التي تريد أن تصنع لها وهماً على حساب الكيان، أو ترى في نفسها عظمة أنها المدافع عن الحقوق والحريات، وهي تدرك أنها في مستنقع قذر من المصالح والتبعية لأعداء الوطن.

القضايا السعودية في المجتمع الدولي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 جماد أول 1439هـ - 15 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1731561

عماد العباد

انتهت قضية رهف، ومنذ لحظة هروبها حتى الآن انتشرت مئات التأويلات والقصص التي حيكت حولها، واستفاد تجار الأزمات كثيرا من تلك الحكاية التي حولها الإعلام إلى حبكة مثيرة، إلا أن الجزء المهم في القصة وهو رواية أسرة الفتاة، لم يكترث أحد لسماعها. الجميع صدق رواية رهف، التي قد تكون بالفعل قد تعرضت لمعاملة سيئة، كما من المحتمل أيضا أنها اختلقت حكاية اضطهادها، وأن ما حدث قد يكون مجرد نزوة ورغبة في التمرد والمغامرة من مراهقة لم تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها.

الصحف الغربية التي اعتمدت رواية طرف واحد من القصة، حشدت قوتها في مهاجمة المملكة، وأسرة الفتاة، متكئة في حكمها على الأسطوانة والصورة الذهنية المكرورة ذاتها حول السعوديين الوحوش، الذين تقبع نساؤهم تحت أسوأ الظروف المعيشية؛ وهي صورة - بطبيعة الحال - تحمل كثيرا من التحامل ومجافاة الواقع.

في الطرف الآخر، أبدى كثيرون استغرابهم من وقوف العالم الغربي بسرعة فائقة إلى جانب تلك الفتاة، في حين لا يزال يغض الطرف عن قصص تدمي القلب للاجئين ما زالت طلباتهم معلقة لم يلتفت إليها، بل إن قصص التعنيف والمعاناة الإنسانية توجد منها آلاف النسخ في المجتمعات الغربية ذاتها .أذكر أنني رأيت بنفسي قبل عدة سنوات شابة كندية في شارع روبسون بمدينة فانكوفر، لا تتجاوز السابعة عشرة من العمر، تحمل بؤس العالم في وجهها وهي تستجدي المارة أن يساعدوها، كان يبدو من مظهرها الرث أنها تعيش في الشارع منذ عدة أشهر. لا أحد أبدى أي اهتمام بحالتها، أو على الأقل توقف ليسمع قصتها.

الواضح أن التعامل مع القصص التي تكون المملكة طرفا فيها يتم بمستوى عال من الاهتمام والحدة والافتراضات المسبقة، كثير من الأحكام الجائرة التي تتعرض لها المملكة ينبع من جهل الآخر بالواقع المعاش هنا، نحن لا نعيش في مجتمع ملائكي، لدينا مشكلاتنا، ولدينا أيضا كثير مما تحقق في حلها، وآمال ننتظر تحققها، وأعتقد أنه من المهم العمل على التواصل مع الآخر، وفتح مجال الزيارات الإعلامية والثقافية، وتكثيف قنوات الحوار مع الداخل السعودي، عندها سيعرفون أن مجتمعاتنا لا تختلف كثيرا عن مجتمعاتهم، وعندها فقط، سيتغير الكثير.

كابوس التقاعد!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 جماد أول 1439هـ - 15 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/609351

علي الجحلي

رأيته مصادفة ذاتَ صباح، كان يَمتطي سيارة (وَانِيْت أو «دِدْسِن («قد بلغت من العُمْر أَرْذَلَه، والصَّدمات تحاصرها من كل جانِب، حتى أن زجاجها الخلفي قد سقط، وجاء عِوضَاً عنه «قطعة من النايلون»، كانت تلك المركبة الهَرِمَة مكونة من كابينة واحدة، رافق الرَّجُل فيها عِدة نِساء، أما سطحها المكشوف فكان فيه مجموعة من الأطفال الصغار يتجاوز عددهم الأربعة، كانوا يحاولون دون جدوى تفادي نسمات الهواء الباردة.

*لقد عرفته، رغم أن قسوة الحياة قد تلاعبت بشيء من قسمات وجهه الطّيب، لِتَرْسُم عليها بعض الأحَافِيْر وملامح الحُزن والأسى، نعم إنه جَارنا في حَيِّنَا القديم (المُوَاطِن صَالِح.(

*تساءلتُ وقتها: ما الذي أصابه؟ ولماذا ساءت حاله هكذا؟ وبحثاً عن الإجابة اتصلت بأحد المقربين منه، الذي أخبرني بأنه قد أُحِيل على التقاعد، وكان أغلب راتبه مجرد بَدلات مؤقتة، سقطت بِتَقاعده، فأصبح معاشه الشهري لا يتجاوز الـ«2500 ريال، ولولا بعض المَالِ يأتيه من «الضّمان الاجتماعي» ما استطاع أن يجِد القُوْت اليومي لأسرته الكبيرة، وقيمة إيجار منزله البسيط المتواضع.

*صدقوني حال ذلك الرّجُل البائسة، ما هي إلا أنموذج لأوضاع شريحة كبيرة من المتقاعدين ذوي الدخل المحدود، الذين حَوّل التقاعد حياتهم لكابوس دائم؛ وبالتالي -وفي ظل اهتمام قيادتنا الرشيدة بالمواطنين كافة- فالجهات المعنية مُطالَبة بسرعة دراسة أزماتهم، ومعالجتها، والوفاء بأبسط متطلباتهم وحقوقهم، وهم الذين أفنوا حياتهم وزهرة شبابهم في خدمة وطنهم، وكان أملهم أن يرتاحوا، لا أن يبدأوا رحلة من العناء والشقاء.

*أولئك المساكين حَقُّهم حَدٌّ أدنى من المعاش التقاعدي لا يقل عن «5000 ريال»، على أن يشتمل على علاوة سنوية، تواكب تَورم الأسعار، وتسارع ارتفاعها، وهناك التأمين الصحي، فهم أحوج ما يكونون إليه؛ إذ هم في سِنٍّ تحاصره الأمراض.

*أيضاً لابد أن تكون لهم أولوية الحصول على السَّكن في مسار خاص بهم «تعلنه وزارة الإسكان»، يتناسب مع قدراتهم المالية، بعيداً عن البنوك التجارية وعمولاتها التراكميّة، وشروطها التعجيزية.

*وحقّ أولئك تسهيلات مجانية وخصومات كبيرة لدى المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة في مختلف القطاعات والمجالات، كـ«رسوم الخدمات الحكومية والمواصلات والمشافي ومتاجر الأغذية والملابس وغيرها.«

*وكم أتمنى أن يكون للمتقاعدين أندية اجتماعية وديوانيات تجمعهم، وتحتضن برامج وفعاليات تخاطبهم، وأرجو كذلك الإفادة من خبراتهم النّوعِيّة من خلال مجالس استشارية في كافة المناطق والمحافظات.

*أخيراً (مؤسسة التقاعد، ومعها التأمينات الاجتماعية (تقومان لسنواتٍ طوية باقتطاع أجزاء من رواتب الموظفين، وتعملان على استثمارها والمتاجرة بها، فأين دورهما في خدمتهم بعد تقاعدهم؟! (حتى الآن يبدو لا شيء يُذكر .(

طفولة ديبلوماسية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618727

زياد الدريس

كان يمكن لهروب الفتاة السعودية رهف القنون أن يمر مرور الكرام لو أن استراليا رحبت بطلبها الانتقال إليها والعيش فيها بدلاً من العيش عند أهلها في السعودية، فتصبح قضيتها تشبه، إلى حدٍّ ما، حالة سعوديين آخرين قرروا منذ سنوات العيش في إحدى دول الغرب مدداً طويلة ثم عادوا، أو لم يعودوا أبداً. سيبقى طبعاً للجانب النسوي تشويقاته الخاصة للعاب الإعلام، خصوصاً في العالم العربي والإسلامي، وخصوصاً أكثر في السعودية!

لكن كندا جعلت من هروب رهف قضية دولية حين استخدمت الفتاة)ورقة) في ملف العلاقات السعودية الكندية المتوترة. عنوان الملف إنساني لكن محتواه سياسي بحت. وكان يمكن لحكومة كندا أن تكون أكثر ذكاءً في إخراج المشهد (الإنساني) لاستقبال الفتاة السعودية في مطار تورونتو لو أن الذي خرج لاستقبالها هو السيد أحمد حسين وزير الهجرة

واللاجئين أو السيدة مريم منصف وزيرة أوضاع المرأة، لكن غباء مشهد الاستقبال اكتمل بخروج وزيرة الخارجية الكندية نفسها لاستقبال مراهقة هاربة من أهلها، وبذا انسلخت القضية من جانبها الإنساني، وتكشّف الجانب السياسي الوضيع فيها.
الذين عاشوا في الغرب مُدداً كافية يعرفون بأن النساء هناك، رغم كل مساعي الحرية والشعارات التي ترفعها المنظمات النسوية، ما زلن يعانين من تهميش واستغلال وتعنيف، يتزايد مع تغوّل الرأسمالية التي لا تتورع عن توسيع الكسب المادي من أجساد النساء يوماً بعد آخر باسم تجارة الجنس المقننة و(المشروعة!)
هذا الوضع الاستغلالي للمرأة يزيد يوماً بعد آخر من عدد المتذمرات الباحثات عن طريق للهروب أو الانتحار، ويمكن لأي دولة في العالم أن تفتح أبوابها ومطاراتها لعشرات الفتيات اللاتي يرغبن الهرب من أهلهن أو من مواخير الجنس في كندا إلى أحضان وزير خارجية دولة مستضيفة!
دوافع هروب الفتاة السعودية، وهل هي مغرر بها كما يريد البعض إحالة المسألة إلى دوافع خارجية، أم أن لديها مبرراتها ودوافعها الداخلية التي يجب أن نتصارح بها ونواجهها؟ هو ما أريد قوله لاحقاً بإذن الله.
أما الذي أريد قوله اليوم، فهو أن التصرف الذي قامت به الحكومة الكندية في مشهد استقبالها للبنت السعودية الهاربة ينمّ عن طفولة دبلوماسية وغش إنساني بالغ الدناءة.

حادثة الحمدانية.. العنف وعقلية القطيع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 جماد أول 1440هـ - 16 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699230

مها الشهري

على إثر حادثة الشجار في حي الحمدانية والتي راح ضحيتها شاب وآخرون مصابون، بمقابل مجموعة من الشباب المتفقين مسبقا فيما يبدو على الاعتداء عليهم في مشهد الشجار الثالث كما أفادت بعض المصادر الإخبارية، حيث أتى الاستنجاد بالمجموعة على نظام عقلية القطيع المصحوبة بدوغمائية العنف.
قد نقول؛ مواطنون وحدث بينهم شجار أدى إلى جريمة قتل، ولكن حتى وإن كنا سننظر إلى القضية من مستوى مختلف عما يتم تداوله أو ما تم الوصول إليه، إلا أن الانعكاس لهذه الحالة في الواقع الافتراضي يثار من اعتقادات كامنة ويتشكل في اصطفاف من التجمع اللاواعي لوضع المرجع القبلي للمجني عليهم في حالة من المفاضلة مع المرجع القبلي للجناة، هذا بالرغم من أن الحادثة مدمية وتقض المضاجع، ولكن في هذه الحالة نكتشف كم تتفوق الدوغمائية وما يصاحبها من السلوكيات الشاذة على سنن الحياة والطبيعة، من حيث تخرج الإنسان من منظومتها وقوانينها حتى يصبح مسخا لا يرتبط بصلة يستطيع أن يقدم بها نفسه للإنسانية.
لنعرف مدى خطورة الحالة؛ فالعقل الدوغمائي لا يجد في السلم والسلام موطنا له، هو يعيش حالة الحرب المعلنة يتغذى بالعنف والعدوانية ويتنفسها في أتفه المواقف غير مبال بالنتائج المروعة، وفي الوضع الكارثي يصبح الصراع جماعيا منظما، من حيث لا يوجد للردع والقانون أي قيمة اعتبارية لديه، وسيجد النظام حينها صعوبة في تنظيم تعاملات الجماعات من حيث أن يضع الجميع في ميزان العدالة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، حتى وإن طبقت

الأحكام إلا أن الحوادث تتكرر.
ما يحدث في الإعلام الاجتماعي يدور في عالم الأفكار والمعتقدات، ولا نستغرب حين ينتقل إلى العالم الواقعي بصيغة أو بأخرى، والواجب العمل على تجفيف المنبع الذي يغذي التعصب إزاء أي فكرة أو عامل يقودان في المحصلة إلى مثل هذه الأحداث التي لا تحل فيها الخلافات إلا بالعنف، لعلنا نصل في يوم من الأيام إلى حالة نغلب فيها العقل ومصلحة الإنسان والمجتمع بإعادة التربية والانفتاح والتسامح وتعزيز قيمها بدلا من القيم البالية التي ما عادت تخدمنا بأي شكل من الأشكال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المؤهلات والبحث عن وظيفة مناسبة ° 1 من 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م *
http://www.aleqt.com/2019/01/17/article_1525421.html

خوان مانويل مورينو

أدى تدني جودة أنظمة التعليم والتدريب، وعدم ملاءمتها لسوق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن اعتبرها أرباب العمل خصوصا عقبة، أكثر منها وسيلة، للحصول على وظائف جيدة.
وفي مناقشات أجريت أخيرا، أبدى أرباب العمل ميلا نحو توظيف الشباب من غير الحاصلين على درجة علمية ممن لم يتخرجوا في التعليم الثانوي الفني، الذي يعتبر نظاما متدني المستوى، لم يتم إصلاحه، ويقترن بوضوح بالفشل الدراسي . وهذا التفضيل يُعتبر من أعراض المشكلة المزمنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتمثلة في تدني المهارات، وهو ما أدى إلى التباطؤ الشديد في الانتقال من التعليم إلى العمل، وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين في بعض البلدان.
وهكذا، ورغم كل التقدم الذي أحرز على صعيد زيادة معدلات الحصول على التعليم، واستكمال مراحله الثانوية والعليا، ما زال الخريجون في المنطقة يواجهون مصاعب في الحصول على وظيفة. واليوم بات شباب المنطقة أمام محنة مزدوجة؛ إذ يزيد التسرب من التعليم الثانوي أو عدم إتمامه من مخاطر البقاء بشكل دائم خارج سوق العمل، في حين لا يشكل الحصول على الشهادة الثانوية أو حتى التعليم العالي ضمانة للحصول على أي وظيفة .
ويلقي هذا بمزيد من الضغوط على أنظمة التعليم والتدريب؛ إذ من الواضح أن التقدم الذي أحرز في معدلات الحصول على التعليم وإتمام مراحله لم يكن كافيا، كما أدى في نهاية المطاف إلى تقويض القيمة المتصورة للتعليم والتدريب في عيون الطلاب والأسر وأرباب العمل.
إذن؛ ما الحل؟ هل الأمر يتعلق فقط بإضافة مزيد من التعليم، أو تحسين جودته، أو أنه يتعلق بتقليص التعليم "العالي" وزيادة التدريب "ربط المهارات بمتطلبات العمل"، أو أنه يرتبط بنوع مختلف من التعليم والتدريب الذي يركز على مهارات أخرى بخلاف المهارات المعرفية، أم أنه كل ما سبق؟
أصبحت هذه الأسئلة مهمة في المناقشات العامة حول التعليم في المنطقة. وبعض التركيز على التفاوت الهيكلي الواضح يحمل أنظمة التعليم والتدريب، خاصة على مستوى التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي، المسؤولية عن الإخفاق في تزويد الخريجين بالمهارات والقدرات المناسبة. ويرى آخرون أن المشكلة تكمن في زيادة المعروض من المهارات على المطلوب منها أي الإفراط في التعليم، ويزعمون أن هناك وفرة في خريجي المدارس الثانوية والتعليم العالي تفوق قدرة سوق العمل على استيعابهم. ويذهب هذا الرأي إلى أن أنظمة التعليم والتدريب أفرطت في السعي إلى إتاحة الحصول على مستويات ما بعد التعليم الأساسي وإيجاد طلب عليها، وهي نقطة خطيرة لمستقبل تطوير التعليم في المنطقة.
ولهذا يمكن النظر إلى المشكلة من زوايا مختلفة: فهل يعود هذا إلى أن الشباب في المنطقة أكثر تعليما وأقل تدريبا، أم أنهم أكثر تدريبا وأقل تعليما؟ أم أنهم بالأحرى مؤهلون أكثر مما ينبغي "من حيث مستوى الشهادة العلمية التي يحملونها"، لكنهم أقل مهارة "من حيث ملاءمة المهارات التي اكتسبوها لاحتياجات السوق"، أم أن المسألة ببساطة تتعلق بنقص

الوظائف؟
ربما ينطوي الأمر على كل ما سبق، وربما نرى جيدا أن ثمة مجموعات من الطلاب والخريجين في المنطقة يندرجون تحت هذه الفئات... يتبع.

هل فشلت حملة إسقاط الولاية؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1699475

أريج الجهني

طرحت في المقال السابق «مؤامرة هروب الفتيات» قضية رهف وكيف تفاقمت هذه القضية في أقل من 48 ساعة، وكيف استبشرت بها وسائل الإعلام وكأنها فتح جديد، رغم صعوبة ما حصل سواء للفتاة نفسها أو للمجتمع بين جيل جديد لا تعلم لغته واهتماماته، وبين الأهالي والآباء الذين أقلقهم أن يروا أطفالهم يكسرون طوق الأسرة ليخرجوا لعالم مظلم ومجهول دون حماية.

تساءلت في المقال المشار إليه أعلاه «هل الهروب مؤامرة خارجية أم شأن عائلي»، ووجدت من خلال تصويت طرحته للقراء أن أكثر من 40% يعتقدون بأنه مؤامرة خارجية، وبقية النسب توزعت بين الشأن العائلي أو اعتباره حالة فردية، وحتى نكون أكثر مصداقية مع أنفسنا بالتأكيد توجد مؤامرات خارجية وأعداء هذا الوطن لا ينفكون عن الترصد لكل ما يخص أمنه واستقراره وأهم ركيزة في أمان أي مجتمع هي الأسرة، لكن بالمقابل هل نحن كمجتمع منفتحون لمناقشة قضايانا المجتمعية بحس أكثر شفافية؟

لا جديد هنا عندما نقول كيف أثرت وسائل تواصل التواصل الاجتماعي على حياتنا، هذا أمر أصبح من المسلمات علينا أن نتفق على هذا، لكن هل نحن فعلاً قريبون من لغة الجيل القادم؟ قد نستخدم جميعنا أدوات التواصل ذاتها لكن اللغة بيننا مفقودة، هاشتاق «إسقاط الولاية»، لعله من أكثر الهاشتاقات جدلاً في تاريخ تويتر بالنسبة للسعوديين والمهتمين بالشأن السعودي.

السؤال »هل فشلت حملة إسقاط الولاية؟»، لا أحد يعلم! فهذه الحملة حملت أطواراً عدة وأسماء مختلفة وعديدة لعل أغلبها للآن أسماء ومعرفات مجهولة، لكن هل بالفعل كانت مطالبهم غير مسؤولة أم أن لديهم الحق في بعضها أو مجملها؟ هل استمرار هذه الحملة جاء لإيمان حقيقي من أصحابها بقيمتها، أم أنها موجة لا تختلف في تطرف بعض نصوصها عن الخطابات الصحوية في حقبة من الزمن بلغتها الحادة والعنيفة والإقصائية لكل من لا يتفق معها؟

قبل أن أكمل تحليلي لهذه الحملة، من المهم القول بأنها بشكل أو بآخر ساهمت في رفع الوعي بشكل ملحوظ بقضايا المرأة وقدمت معلومات كثيرة ومتنوعة للمتلقي بجانب الحس الناقد الفكاهي الذي تميز بالسخرية من أفكار مغلوطة عن النساء، وأظهرت هذه الحملة فتيات مجتهدات أثبتن جدارتهن وقدرتهن في النقاش بعقلانية ورقي وقدمن أفكاراً مقدرة في تحسين حياة النساء، لكن أين كان الخلل الذي حدث وجعل البعض يطلق عبارات نابية ضد الحملة ومؤيدها كتسميتهم بمسميات مبتذلة؟ وهل أثرت هذه الحركة بشكل مباشر أو غير مباشر على الصورة الذهنية للفكر النسوي؟

بكل حال هي أظهرت احتقاناً شعبياً واسعاً ضد مفهوم النسوية، مما يجعلنا نفهم وجوم البعض من الباحثات من تسميتهم بالنسويات (سبق أشرت لهذا في مقال سابق.(

إن الخلل الرئيسي في هذه الحملة من ناحية تحليلية هو اللغة! نعم اللغة فالعبارة التي وضعت لهذه الحملة أو الحركة »إسقاط الولاية» جعلت الملف يقع ضمن قائمة المشبوهات، وبالتالي يصعب معالجته أو حتى تبني أفكاره بشكل معلن، بل الكثير حسب ما قرأت انسحبن من الحملة، فقط لتجنب الشبهة، وهذا أمر مفهوم من ناحية منطقية، فلا أحد يريد أن يخسر مكتسباته بسبب مفردة «إسقاط الولاية» مثل هذه المفردة تقفز على ثقافة مجتمع نتربى فيه بداخل أسر ممتدة (الجد والجدة

والأخوال والأعمام (فتجعل البعض يرتاب من هذه الفكرة ومن ورائها.
نعم هذه تركيبة مجتمعنا في الحقيقة التي نحبها ونعتز بها، مفردة كإسقاط مفردة حادة وغير واقعية، كان من الأسلم على الأقل في بدايتها أن تستبدل بمفردة أكثر عملية وتهذيباً، كالنهوض بالفتيات أو معا للتمكين، وغير ذلك وكلمة الولاية أيضا كفيلة باستفزاز الأسرة، والولاية الحقيقية التي يفهمها السعوديون هي ولاية الحب والتقدير والاحترام، هل رأيتم ما مدى خطورة اللغة؟ فكلمة واحدة قد تجعلك تربح الحرب أو تنهزم.
بكل حال حققت هذه الحملة مكتسبات مختلفة ومن المعيب الانتقاص من هذا، بل ليس بالضرورة أن تكون وفق ما اعتدناه التنوع والاختلاف دليل صحة وتعافٍ من «العمى الفكري»، لكن تعقيباً على هذا الخلل اللغوي لعله هو ما يؤكد وجود أيدٍ خفية عبثت بجزء من هذه الحملة، وغالباً جهات لا تدرك ذهنية المواطن السعودي الذي قد يرى في أسرته كل الوجود، كما أن اعتقاد بعض الجهات الخارجية أنهم يستطيعون الضغط أو العبث مع الوطن من خلال هذه القضايا الداخلية اعتقاد طفولي وغير ناضج، فالإصلاحات المجتمعية انطلقت برعاية قادة الوطن عبر التاريخ، ارجعوا لتعلموا أن تعليم الفتيات تم فرضه في مجتمع غير متقبل في حينها، الاستهتار ومحاولة النيل من مكتسبات المرأة السعودية في الوقت الحالي رهان خاسر، ومحاولة التسريع لبعض القرارات قد يكون مفهوماً وله ضرورته لكن سياسة لي الذراع وتضليل العالم مرفوض، والأخطر استعداء الصحافة الأجنبية والعالم على وطنك.
عبثت الصحوة كثيراً في حياة النساء؛ لهذا أنا لا ألوم هنا الفتيات على الإطلاق في أي مواقف صدرت وكانت متطرفة «كما يراها البعض» أو كما أفرز هذا الكبت عبثية ولا مسؤولية، بجانب عبث الإخوان في حقبة من الزمن في تمييع الهوية السعودية وهوية الإنسان السعودي، على الفتاة الآن أن تعي هويتها كفتاة مستقلة وكفتاة سعودية وكفتاة منتجة أنتِ ثروة وذات قيمة، لا تهيني نفسك وكرامتك وكرامة وطنك بالجهل والتبعية، خلق تيارات نسوية متعددة وتيارات فكرية معتدلة هو المؤشر الحقيقي للنضج الاجتماعي من خلال عمل مهني متميز وجمعيات تتواءم مع رؤية الدولة 2030، قد لا يعول البعض كثيراً على الوعي، لكن أنا على ثقة أن الفتاة السعودية هي التي ستقود المشهد المجتمعي محلياً وعالمياً.

كاريكاتير

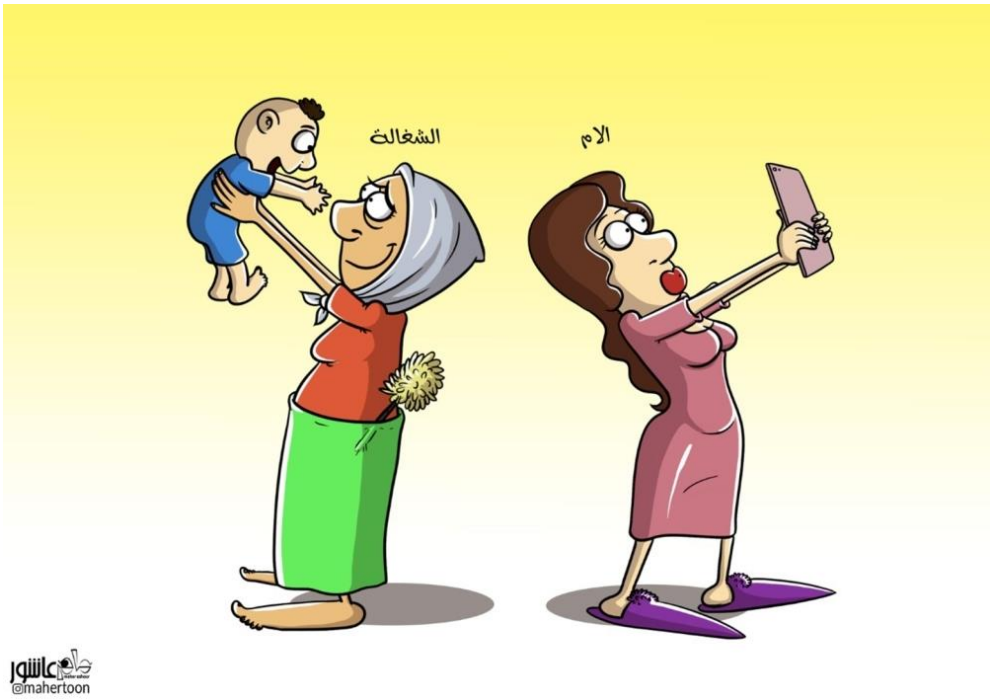

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4618322

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 7 جماد أول 1440هـ - 13 يناير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/01/13/article_1522901.html

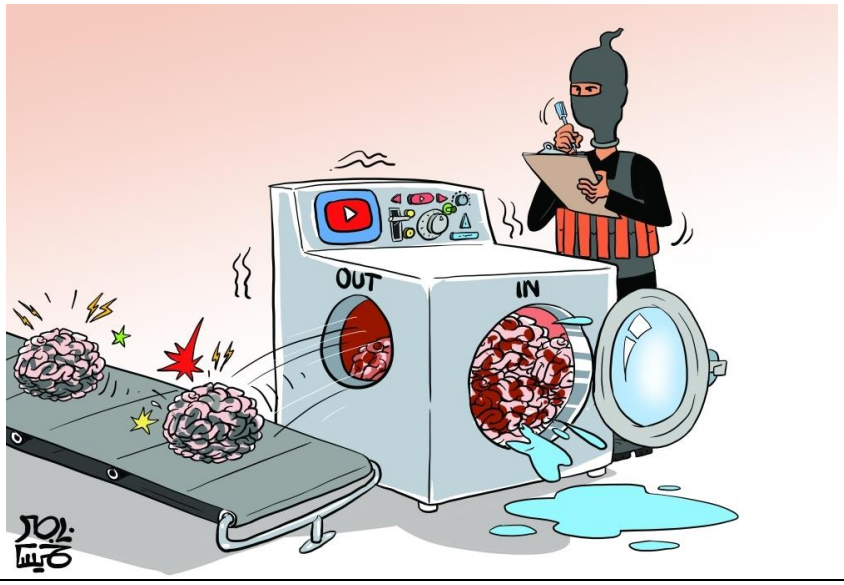

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 جماد أول 1439هـ - 14 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4618513

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 جماد أول 1439هـ - 14 يناير 2019م

https://www.al-madina.com/article/609164

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 جماد أول 1440هـ - 15 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1731615

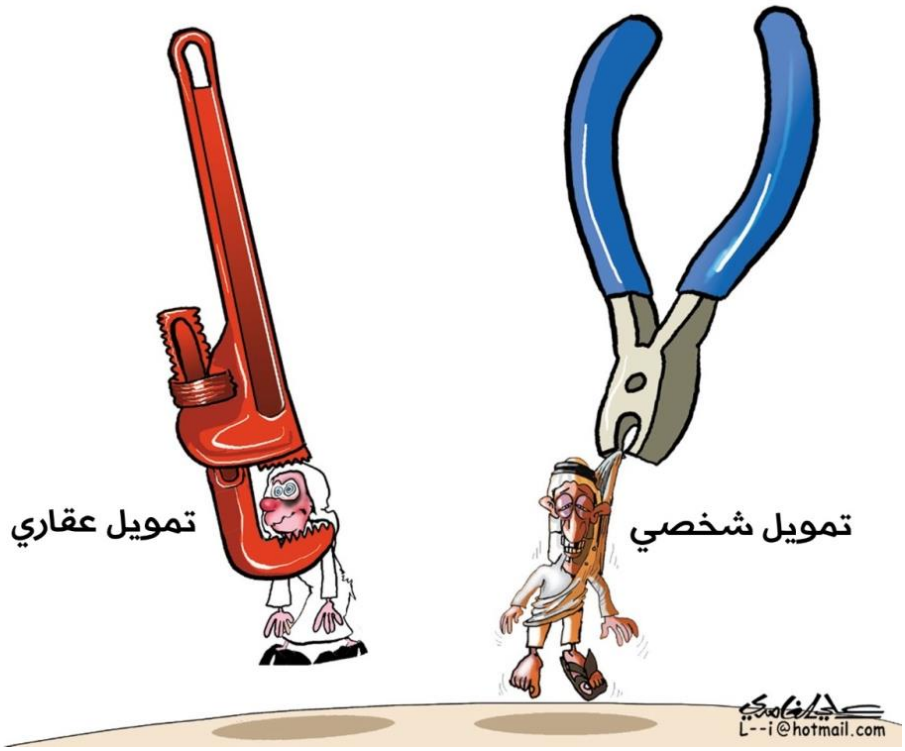

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 جماد أول 1439هـ - 15 يناير 2019م

https://www.al-madina.com/article/609341

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 جماد أول 1439هـ - 16 يناير 2019م

https://www.al-madina.com/article/609532

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 جماد أول 1439هـ - 16 يناير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1699318

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4618830

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 11 جماد أول 1440هـ - 17 يناير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/01/17/article_1525496.html